حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل
في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

التكامل الاقتصادي والوظيفية الجديدة
مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية

د. مصطفى عبدالعزيز مرسي

مدير المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة - القاهرة

جمهورية مصر العربية

الرسالة ٢٠١

الحولية الثالثة والعشرون

١٤٢٣ - ١٤٢٤هـ

٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢ - ١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

فصلية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية.

الحولية الثالثة والعشرون

الرسالة الأولى بعد المئتين

١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣م

هيئة التحرير

د. نسيمة راشد الغيث
رئيسة التحرير

أ. د. سمير محمد حسين
قسم الإعلام

د. الزواوي بغورة بن السعدي
قسم الفلسفة

د. عبدالرضا علي أسيري
قسم العلوم السياسية

د. عبيد سرور العتيبي
قسم الجغرافيا

د. عثمان حمود الخضر
قسم علم النفس

د. فاطمة راشد الراجحي
قسم اللغة العربية وآدابها

د. فهد عبدالرحمن الناصر
قسم علم الاجتماع

د. فيصل عبدالله الكندري
قسم التاريخ

د. ليلى حكمت المالح
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

هيفاء حمد المشاري
مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. أحمد عتمان
قسم الدراسات اليونانية واللاتينية
جامعة القاهرة

أ. د. إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية – جامعة أسيوط

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام
قسم الفلسفة – جامعة عين شمس

أ. د. جيهان رشتي
قسم الإذاعة والتلفزيون – جامعة القاهرة

أ. د. حياة ناصر الحجي
قسم التاريخ – جامعة الكويت

أ. د. عبدالعزيز حمودة
قسم اللغة الإنجليزية وآدابها
جامعة القاهرة

أ. د. عز الدين إسماعيل
قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي
قسم الاجتماع – جامعة الكويت

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب
قسم الجغرافيا – جامعة عين شمس

أ. د. محمود سيد أبو النيل
قسم علم النفس – جامعة عين شمس

أ. د. محمود فهمي حجازي
قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة القاهرة

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية فصلية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات المندرجة تحت اختصاص الأقسام العلمية بكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات أي بحث ٢٠٠ صفحة ولا تقل عن ٦٠ صفحة.

٣ – تقدم البحوث **مطبوعة** على مسافتين من **ثلاث نسخ** على ورق مقاسه ٢١ × ٢٩سم (A4) وعلى وجه واحد فقط، وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، ويراعى التصحيح الدقيق في النسخ جميعها. مع أهمية **إرسال القرص المرن الخاص بالبحث**.

٤ – يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ١٠٠ **«مائة»** كلمة.

٥ – ترسم الخرائط والأشكال والرسوم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» لتكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ – يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية والألفاظ والعبارات التي يراد طبعها «ببنط» ثقيل.

٧ – تكتب في قائمة المصادر التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ باللقب أو الاسم الأخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج، والأجزاء أو المجلدات، واسم المحقق أو المترجم، ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر، ثم سنة النشر، ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي:

– الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير:

– تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مصر، دار المعارف، د.ت.

– جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر. د.ت.

- الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ - تثبت الهوامش على النحو التالي:

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف، ثم يليه الجزء، ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي:

- الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص ٩١.
- الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠.
- الشايب، ص٤٠.

٩ - توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧)، وهكذا.

١٠ - أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.

١١ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات.

١٢ - تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور **خمسين** نسخة مجانية من بحثه.

١٣ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72452
الكويت

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/
E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw

ثمن العـــدد

الكويت ٥٠٠ فلس	البحرين دينار واحد	قطر ١٠ ريالات
الإمارات ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريالات	
عمان ريال واحد		

• ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً

• ثمن النسخة في دول الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات

الاشتراك السنوي لعدد (١٢) رسالة

سنوات الاشتراك	نوع الاشتراك	الكويت	الدول العربية	الدول الأجنبية
سنة واحدة	أفـــراد	٤ دنانير	٦ دنانير	٢٢ دولاراً
	مؤسسات	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	٩٠ دولاراً
سنتان	أفـــراد	٧ دنانير	١٠ دنانير	٣٧ دولاراً
	مؤسسات	٣٧ ديناراً	٣٧ ديناراً	١٥٠ دولاراً
٣ سنوات	أفـــراد	١٠ دنانير	١٤ ديناراً	٥٢ دولاراً
	مؤسسات	٥٣ ديناراً	٥٢ ديناراً	٢١٠ دولارات
٤ سنوات	أفـــراد	١٣ ديناراً	١٨ ديناراً	٦٧ دولاراً
	مؤسسات	٦٧ ديناراً	٦٧ ديناراً	٢٧٠ دولاراً

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى
توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص. ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 - ت: ٤٨١٠٣١٩ - فاكس ٤٨١٠٣١٩
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab
E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS/

الرسالة ٢٠١

التكامل الاقتصادي والوظيفية الجديدة*
مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية

د. مصطفى عبدالعزيز مرسي
مدير المركز الاستشاري المصري لدراسات الهجرة - القاهرة
جمهورية مصر العربية

(*) هذا البحث بتكليف من مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

المؤلف:

د. مصطفى عبدالعزيز مرسي

- دكتوراه في العلاقات الدولية – بروكسل ١٩٧٣.
- أستاذ العلوم السياسية بجامعتي الكويت والقاهرة سابقاً.
- مستشار مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت سابقاً.

الإنتاج العلمي:

الكتب:

١ – المصريون في الخليج – الكويت ٢٠٠١.
٢ – العرب في مفترق الطرق – مطبعة الشروق– القاهرة ١٩٩٥.
٣ – مجلس التعاون لدول الخليج العربية – الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي – وزارة الخارجية – دولة قطر – الدوحة ١٩٨٢.
٤ – إسرائيل ويهود العالم: دراسة سياسية وقانونية – مركز الأبحاث – بيروت ١٩٦٩.
٥ – الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية – مركز الأبحاث – بيروت ١٩٦٨.

الأبحاث:

- «الدول الإفريقية والسوق الأوروبية المشتركة، مجلة السياسة الدولية – الأهرام، القاهرة، عدد رقم ٣٨، أكتوبر ١٩٧٤.
- «التعاون العربي الإفريقي في المجال الاقتصادي» نشر ضمن مؤلف جماعي بعنوان «العلاقات العربية الإفريقية» معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة ١٩٧٨.
- «موقف ميثاق جامعة الدول العربية من التجمعات الأقاليمية العربية»، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، العدد ٦٩، ديسمبر ١٩٨٨.
- «اتحاد المغرب العربي: دراسة للعوامل المهيئة للتجمع الإقليمي»، مجلة التعاون، العدد ٩٤ – يونيو ١٩٨٩.
- «أجهزة إدارة التكامل بالتجمعات الأقاليمية: دراسة مقارنة» مجلة التعاون، العدد ٩٥، ديسمبر ١٩٨٩.
- «الأزمة الإيرانية الأفغانية»، «الهيئة الاستشارية العليا لمجلس التعاون الخليجي».
- «التعامل الحضاري مع منازعات الحدود في منطقة الخليج العربية» نشرت المقالات الثلاث بمجلة سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج – مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الأعداد رقم ٨ ديسمبر ١٩٩٨، ورقم ١١ سبتمبر ١٩٩٩، ورقم ١٥ سبتمبر ٢٠٠٠ على التوالي.

المحتـوى

ملخص ١١

مقدمة ١٣

هدف الدراسة ١٥

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي وأبعاده: محاولة لضبط المصطلح وتوضيح المضمون **١٧**

أولاً: المقصود بمصطلح التكامل الإقليمي ودلالته ١٨

ثانياً: الشروط والعوامل المهيئة لدفع مسيرة التكامل ٢٢

ثالثاً: دينامية التكامل وعناصر حركته ٢٦

المبحث الثاني: مسار عملية التكامل والتأثير المتبادل بين البلدين السياسي والاقتصادي **٣١**

أولاً: ماهية العلاقة بين السياسة والاقتصاد ٣١

ثانياً: تجاوز مرحلة التمييز أو الفصل بين البعدين السياسي والاقتصادي ٣٢

ثالثاً: مدى التلازم الزمني بين التفاعلات الاقتصادية والسياسية ٣٤

رابعاً: الجرعة المطلوبة لإحداث التوازن ٣٧

خامساً: الأهمية النسبية لعنصر الزمن ٣٩

المبحث الثالث: المدخل الوظيفي لتحقيق التكامل وتطبيقاته على المستويين العربي والخليجي **٤٣**

أولاً: بداية الفكرة الوظيفية واقتراحاتها الأولية ٤٥

ثانياً: الوظيفية الجديدة وإضافاتها وظروف المنطقة الأوروبية ٤٧

ثالثاً: الوظيفية الجديدة وأوضاع المنطقة العربية ٥١

رابعاً: تبني مجلس التعاون الخليجي للوظيفية الجديدة ٥٣

الختام ٥٩

الهوامش ٦١

ملخص

يعتبر التكامل الاقتصادي ظاهرة ذات أبعاد متعددة تتطلب لتقويمها مقاييس متعددة وشروطاً مسبقة. ويأتي في مقدمة أهداف هذه الدراسة إلقاء نظرة تحليلية للمقاربات النظرية والمفاهيم المتعلقة بالتكامل وإلقاء الضوء بصفة خاصة على تأثير التفاعل بين البعدين السياسي والاقتصادي على مسار التكامل.

وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى بحث متطلبات وتوقعات تطبيق مقاربة **الوظيفية الجديدة كمدخل للتكامل في منطقة الخليج بخصوصيتها المعروفة. ويتناول المبحث الأول** الأبعاد المختلفة لمقاربات ومفاهيم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

والمبحث الثاني يتناول تحليل التأثير المتبادل بين العوامل السياسية والعوامل الاقتصادية وانعكاساتها على مسار عملية التكامل.

وسيخصص **المبحث الثالث** لتعرف أهم ملامح تطبيق المدخل الوظيفي في الإطار الخليجي ومتطلباته.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التشابه والتجانس في عدد من الخصائص بين دول الخليج العربية إذا كان قد ساعد على إقامة تجمعهم الإقليمي في البداية، فإنه يعتبر غير كاف لدفع مسار التكامل بينها إلى مرحلة أكثر تقدماً ما لم يتم تحقيق عدد من المتطلبات من بينها:

١ – تنويع الهيكل الاقتصادي الخليجي عبر المشروعات الإقليمية المشتركة لتحقيق مستوى متطور للتكامل والتبادل.

٢ – توافر درجة كافية من الإرادة السياسية تسمح بتبني مفهوم مرن للسيادة يمكن معه تجاوز العقبات الحقيقية التي تعترض التكامل على المستوى المؤسسي.

٣ – وأخيراً أن يصبح التكامل الخليجي حاجة وضرورة وليس مجرد رغبة.

مقدمة

إن للتكامل الاقتصادي الإقليمي في أي منطقة متطلبات وشروطاً أساسية ينبغي العمل على توفيرها تدريجياً حتى يحقق أهدافه عبر مراحله المختلفة. ويتم اختيار وسائل وآليات وأدوات متنوعة لتحقيق هذه الأهداف تتمشى مع ظروف وأوضاع كل منطقة، فلكل منطقة إقليمية خصوصيتها وظروفها.

وعلى الرغم من قدم التجارب والجهود العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي، التي استمرت لأكثر من نصف قرن، فإن بعض الباحثين يجدون – أحياناً – صعوبة في تحديد مفهومه وتحليل عناصره ومتطلباته وخلطاً – أحياناً أخرى – بين العوامل المشجعة أو المهيئة للتكامل وتلك المعرقلة له دون توجيه اهتمام كاف لتوفير مقوماته الأساسية.

فتحقق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول يتطلب ابتداء توافر إرادة سياسة واعية وصادقة، وتقبل التنازل عن جانب من السلطات والصلاحيات السيادية الوطنية لصالح التجمع الإقليمي من أجل تحقيق مصالح وأهداف اقتصادية وسياسية محددة تعود بالنفع على الدولة والجماعة المتكاملة معاً. ومن هنا تجيء العلاقة والتأثير المتبادل بين البعدين السياسي والاقتصادي للتكامل.

وعلى الرغم من كثرة ما كتب في عالمنا العربي عن التكامل الاقتصادي الإقليمي ومزاياه، إلا أن نسبة كبيرة من الأدبيات العربية والدراسات والبحوث المتعلقة بالتكامل الإقليمي ما زالت تميل إلى الأسلوب الخطابي الحماسي والعاطفي بإعطائها وزناً مبالغاً فيه لعوامل الترابط التاريخية والاعتبارات الثقافية التي تستند للغة واحدة مشتركة، ومواجهة مشاكل داخلية ومخاطر خارجية متشابهة وإمكانية تحقيق مصالح مشتركة، وغير ذلك من عناصر وأبعاد يفترض البعض أنها كفيلة بأن تدفع – في تقديرهم – إلى التقارب، وتحث أطرافها على التكامل. كما أنهم أضفوا على مفهوم التكامل ومضمونه تبسيطاً زائداً، إن لم يكن مخلاً. ويلاحظ وجود خلط أحياناً وعدم اتساق وطرح مفرط في عموميته أحياناً أخرى عند تحليلهم لمفهوم التكامل ومتطلباته، ينعكس ذلك في الخلط بين مفاهيم ومصطلحات كالتنسيق والتكامل والتعاون، على الرغم مما بينها من اختلاف وتباين في المتطلبات والالتزامات المترتبة على الأعضاء بالنسبة لكل منها.

هدف الدراسة

سنحاول في هذه الدراسة – المحدودة بطبيعتها – تقديم إسهام ولو متواضعاً للإطار النظري للتكامل ضمن محيطه العربي بصفة عامة وضمن المحيط الخليجي بصفة خاصة، لعله يلقي مزيداً من الضوء على جوهر التكامل ومتطلباته وصعوباته في منطقة الخليج العربية.

وستضمن هذه الدراسة ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي وأبعاده: محاولة لضبط المصطلح وتوضيح المضمون.

المبحث الثاني: مسار عملية التكامل والتأثير المتبادل بين البعدين السياسي والاقتصادي.

المبحث الثالث: المدخل الوظيفي لتحقيق التكامل وتطبيقاته على المستويين العربي والخليجي.

ختام.

المبحث الأول
التكامل الاقتصادي الإقليمي وأبعاده
محاولة لضبط المصطلح وتوضيح المضمون

إذا راجعنا النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي نجد أنه تضمن في مقدمة أهدافه (تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين...) فماذا يعني التكامل؟

لقد عبر كارل د. دويتش عما يعنيه التكامل الإقليمي أو الدولي بقوله: «إن التكامل عبارة عن علاقة بين وحدات (دول)، تعتمد فيها هذه الوحدات بعضها على بعض وتخلق سوياً خواص للنظام الإقليمي تفتقر إليه كل وحدة بمفردها، غير أنه أحياناً تستخدم كلمة «تكامل» أيضاً لوصف عملية التكميل أي الربط التي يتم فيها الوصول إلى مثل هذه العلاقة، أو هذا الوضع بين وحدات كانت من قبل منفصلة بعضها عن بعض»[١].

إن السعي لتحقيق التكامل الإقليمي في معنى من المعاني يعني أن مجموعة من الدول تريد أن تبحث عن مستقبل يتجاوز رؤياه حدود الدول المشاركة فيها[٢]. واتصالاً بهذا المعنى هناك من يرى التكامل قريباً من معنى الاندماج، وأنه يعني علاقة بين الوحدات (الدول) تكون متوافقة بالتبادل، تتصف سوياً بخصائص كانت غائبة عنها وهي منفصلة[٣].

وفي إطار هذا التعدد من معان ومضامين وأهداف سنحاول تحديد المقصود بمفهومه، ثم التعريف بالعوامل المهيئة لدفع مسيرة التكامل، وديناميته، وعناصر حركيته، ومراحله على النحو التالي:

أولاً: المقصود بمصطلح التكامل الإقليمي ودلالته.

ثانياً: الشروط والعوامل المهيئة لدفع مسيرة التكامل.

ثالثاً: دينامية التكامل وعناصر حركيته.

أولاً – المقصود بمصطلح التكامل الإقليمي ودلالته:

تتعدد التعاريف الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي. وابتداء هناك فارق جوهري بين مصطلح التعاون الاقتصادي، ومصطلح التكامل الاقتصادي. فالتعاون الاقتصادي يهدف إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح تسهيلات أو إعفاءات أو غير ذلك من أشكال تيسير وتشجيع التبادل التجاري والاقتصادي بين دولتين أو أكثر، وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل أو وفقاً لما يتم الاتفاق عليه. وعادة لا يتطلب التعاون الاقتصادي الإقليمي في أشكاله البسيطة أو العادية، تنازلاً عن أجزاء من سيادة الدول المتعاونة. ففي إطار التعاون الاقتصادي تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصادياً بخصائصها المتميزة واستقلاليتها. وعادة ما يتم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين الدول المعنية يتم فيها تحديد مجالات التعاون الاقتصادي، ومدى التسهيلات والإعفاءات المتبادلة، ومدة هذه الاتفاقية وغير ذلك من أمور.

وبالنسبة لمصطلحي الاندماج والتكامل الاقتصاديين، نجد أنهما لم يجدا الصياغة الفكرية الدقيقة إلا مؤخراً. فقد تعددت الصياغات العلمية لهذين المصطلحين تبعاً لنوع المعرفة الغالب على فكر الباحث أو تخصصه سواء أكان سياسياً أم قانونياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً. كما أن هناك نوعاً من التداخل، وأحياناً التبادل بين مصطلحي الاندماج والتكامل.

وإذا حاولنا تأصيل مفهوم الاندماج من الناحية اللغوية يمكن القول: إن الأصل اللاتيني للكلمة هو (INTEGRITAS) بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام. أما الفعل اللاتيني فهو (INTEGR) بمعنى يجعل كلا أو يكمل، ويبرز مفهوم الاندماج في القواميس اللغوية الإنجليزية في المعاني التالية:

- تجميع أو توحيد الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين كلّ أو وحدة أكبر، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة، وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كلّ متكامل.
- وفي القواميس العربية يرد المفهوم بمعنى مماثل، ففي القاموس العصري بمعنى تكميل وتتميم، وفي المورد بمعنى توحيد، وفي المصباح المنير بمعنى: يقال كمل الشيء إذا تمت أجزاؤه وكملت محاسنه(٤).

- ونجد في الأدبيات الاقتصادية أن اصطلاح الاندماج الاقتصادي في أصله الأوروبي (INTEGRATION) يترجمه بعض المتخصصين في الاقتصاد أحياناً بكلمة التكامل، على الرغم من أن هناك فارقاً بطبيعة الحال بين دلالة ومضمون الكلمتين. فالتكامل يعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى. ومن ثم فإنّ الربط بينهما يؤدي إلى تقوية في كل منهما، أما الاندماج فيعني تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر(٥).

وعلى الرغم من هذه الفوارق اللغوية والمضامينية شاع استخدام بعض الدراسات لتعابير أو مصطلحات مرادفة لمفهوم الاندماج الاقتصادي. أو لها علاقة به مثل التكامل (COMPLEMENTARITY). والتكتل أو التجمع (GROUPEMENT) الترابط (أو الاعتماد المتبادل) (INTERDEPENDANCE)، والتوحيد (UNIFICATION) والوحدة (UNION). وهي كلها مصطلحات تختلف نسبياً عن الاندماج من حيث آلياته وتقنياته وطبيعته، إلا أنها لا تختلف عنه كثيراً من حيث مقاصده وغاياته ولا سيما في المديين القصير والمتوسط.

فالاندماج كعملية ينتج عنه أنسقة أو نظم إقليمية أو دولية جديدة، وأهم ما يميزه، منظوراً إليه كمسلسل تراكمي، هو كونه تطوراً في الزمان لمنظومة جديدة، ولعمليات تمكن من الوصول إلى قرارات جماعية بين الأطراف المشاركة في التجمع التكاملي الإقليمي تتعلق بصياغة سياسات اندماجية في مختف القطاعات الاقتصادية، والمجالات السياسية، والاجتماعية، والدفاعية.

ويلاحظ في الأدبيات الاقتصادية العربية، أن بعض الاقتصاديين العرب يستعمل لفظ (التكامل) كمرادف (للاندماج)، والبعض الآخر يرى الاندماج من منظور المدى البعيد، باعتباره تتويجاً نهائياً لعمليات التكامل المتصاعدة. من ذلك قول أحدهم في الاندماج، أو كما يسميه التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول: إنه (عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصادياتها بدرجات قد تتراوح تصاعداً بين صور من التعاون الاقتصادي البسيط. والتي تصل في أقصى درجاتها إلى الاندماج الاقتصادي التام الذي يتميز بتحقيق درجة عليا من الترابط العضوي بين هذه الاقتصاديات، على نحو يجعل العلاقات الاقتصادية بينها مماثلة للعلاقات التي تقوم داخل اقتصاد وطني واحد بما في ذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.

وباستبعاد الصور البسيطة للتعاون الاقتصادي فإن الأشكال الأخرى التي تتخذها عملية «التجمع الاقتصادي» هي التي تحقق ما يطلق عليه «الاندماج الاقتصادي» الذي تتحدد درجاته المتصاعدة بحسب ما يحققه كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الدول الأعضاء)[٦]. ونحن وإن كنا نفضل مصطلح الاندماج الاقتصادي لأنه أكثر تعبيراً عن مضمون الهدف النهائي من ربط اقتصاديات مجموعة من الدول، إلا أننا مع هذا سنستخدم لفظ (التكامل)، باعتباره أكثر شيوعاً وانتشاراً[٧].

وأياً كان المصطلح المستخدم سواء الاندماج أو التكامل فإن الشيء المهم الذي يجب أن نتذكره أن كليهما، ليس هدفاً في حد ذاته، فالغاية الأساسية منه هو دعم أواصر التضامن والتكافل والاعتماد المتبادل (سواء الاقتصادي أو الأمني أو السياسي) بين الدول الأعضاء الداخلة في عملية التكامل أو الاندماج الإقليمي.

ويقسم الاندماج/ التكامل الاقتصادي أحياناً إلى اندماج أفقي واندماج عمودي أو رأسي[٨]. ويهدف الاندماج، أو التكامل الأفقي إلى تحويل عدة أسواق مجزأة ومنفصلة إلى سوق موحدة نتيجة إحداث تغييرات على المنتجات، ووسائل الإنتاج، عندما يتم رفع جميع الحواجز المعوقة لحرية انتقال عناصر الإنتاج، وإلغاء الحواجز الجمركية. أما الاندماج الرأسي فيعني إخضاع السوق لخطة الدول الوطنية، وللخطط الإقليمية الاقتصادية المشتركة، بالتدخل لتنسيق خطط التنمية، والإنتاج بين مجموعة دول من الدول الأعضاء، في تجمع إقليمي ما.

خلاصة القول إنه أياً كان التباين في دلالة مصطلحات الاندماج أو التكامل، فإن هناك توافقاً في الآراء على أن مصطلح التكامل سواء الذي نستخدمه في أدبياتنا الاقتصادية أو غيرها، يعني في حده الأقصى (دمج أجزاء في كل) أو بمعنى آخر دمج أجزاء اقتصادية قطرية متعددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية منها، والوصول بها عبر مراحل مختلفة إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والمنتجات والخدمات دون أي قيود مالية، أو كمية، أو جمركية، كما تتوافر فيه حرية انتقال الأفراد، والإقامة، والعمل، والتملك. فضلاً عن حرية انتقال رؤوس الأموال، أو إلغاء جميع تدابير التمييز بين مختلف القطاعات الاقتصادية، بشكل تصبح معه اقتصاديات هذه الدول في النهاية جزءاً من كل موحد، ومجالاً اقتصادياً مندمجاً[٩].

وبطبيعة الحال فإن التكامل لا يتحقق دفعة واحدة بل يتم عادة عبر مراحل انتقالية متدرجة تختلف مدتها ومضمونها من تجربة لأخرى، وتقود كل مرحلة إلى المرحلة التالية، وعادة تشمل هذه المراحل: المنطقة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التي تؤدي في النهاية إلى التوصل إلى اندماج اقتصادي كلي.

والفكرة الجوهرية وراء اتباع منهج التدرج في تحقيق التكامل الاقتصادي هي ألا تتضرر اقتصاديات بعض الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي، خصوصاً صناعاتها أو منتجاتها التي لا تتمتع فيه بميزة نسبية. ولذا يستغرق تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التجمع بعض الوقت، ويتم وضع جداول زمنية لتحرير التجارة تدريجياً، وتصنيف المنتجات عادة إلى عادية، وحساسة، وشديدة الحساسية.

وبالنسبة لدول العالم الثالث، ومن بينها دول الوطن العربي، نجد أن مشكلتها الأساسية هي تعقد مشكلة التنمية الاقتصادية في ظل غياب إطار نظري ملائم لتطوير الهياكل السوسيو–اقتصادية لهذه البلدان، وعلى الرغم من ذلك تبنت مفهوماً للتكامل الاقتصادي يركز على إقامة مناطق التجارة الحرة او الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة محاولة محاكاة التجربة الأوروبية، فاختارت مدخل التحرير الكامل للتجارة، ولانتقال عناصر الإنتاج، وهو مدخل لا يلائم ولا يكفي كأسلوب عام علاج المشكلة الرئيسية التي تعانيها هذه الأقطار، وهي الضيق الشديد للقاعدة الإنتاجية الناجم عن مشكلة التخلف، ولذا لم يعرف هذا المدخل تطبيقاً ناجحاً في إطار التجمعات الإقليمية العربية، حيث ظل نظرياً على مستوى الخطاب السياسي فحسب. فبدأت عمليات إعادة نظر في صيغة تحرير التجارة كمدخل للتكامل، وتزايد الاهتمام بالمشروعات العربية المشتركة، والتخطيط الإنمائي، وتنسيق السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق ما يسمى بالتكامل الإنتاجي.

ولهذا السبب نجد بعض الاقتصاديين كانوا يركزون (حتى قبل إقامة مجلس التعاون الخليجي) على أن يبدأ التكامل الخليجي بالاتفاق على جملة مشاريع إنتاجية ذات وفورات من الحجم الكبير، على أن توزع بتكافؤ بين البلدان المتعاونة، ووفق عدد من المعايير من بينها معيار المزايا النسبية الحالية واللاحقة، لأن مثل هذا المدخل هو الذي يخلق سلعاً قابلة للتبادل بين الدول الخليجية المتكاملة إقليمياً[١٠].

ثانياً – الشروط والعوامل المهيئة لدفع مسيرة التكامل:

لعل في مقدمة هذه الشروط وجود قناعة لدى الدول المشاركة بأهمية التكامل الاقتصادي، وأنه يمثل مطلباً ملحاً وضرورياً لمواجهة الظروف، وربما الأخطار التي لا تستطيع مواجهتها فرادى.

ويفترض عادة في الدول المرشحة للمشاركة في أي تجمع إقليمي يهدف لتحقيق التكامل بينها، أن يتوافر بينهما روابط توحد بين عناصر مختلفة للمجموعة الإقليمية، وتدعم جهود التنسيق بين البرامج الاقتصادية والأمنية وغيرها. وفي الغالب ترتبط هذه الدول بتجانس سياسي، وتنطلق من مفاهيم سياسية وأنظمة حكم متقاربة، وعلاقات تاريخية وثقافية قوية، فضلاً عن تجانس أو تقارب الهياكل الاجتماعية للمجال الذي يراد دمجه أو تكامله. وتوافر هذه العوامل أو العناصر بجانب روابط دائمة للتواصل جغرافياً بين الأقاليم المهيئة للاندماج، وسوسيولوجيا بين مختلف الشرائح الاجتماعية والسياسية، من شأنه أن يخلق قاعدة صلبة للتفاهم، والرغبة في العيش المشترك، وبناء مؤسسات تساعد على استمرارية تداخل المصالح وتطويرها واندماجها. وتوافر مثل هذه العناصر بقدر معقول من شأنه أن يسهل مرحلة البداية لكنها لا تكفي في حد ذاتها لنجاح جهود تحقيق التكامل بين مجموعة من الدول في منطقة إقليمية ما، إذ لا بد من توافر شروط أخرى إضافية تدفع مسيرة التكامل الاقتصادي وترعاها.

وبصفة عامة يمكن القول إن هناك عدداً من الشروط لا بد من تحقيقها تتفاوت وتتباين درجتها من تجمع إقليمي لآخر، إذا أرادت مجموعة من الدول إرساء قواعد التكتل والاندماج الاقتصادي بينها، وجني ثمار هذا الاندماج بعد استكمال مسيرته ومراحله.

وهذه الشروط ليست سهلة التحقيق، ولكن لا بد مع ذلك من أن تدرك الدول المعنية أهمية مضمونها إدراكاً دقيقاً لكي تتجنب فشل محاولاتها لترجمة القرارات المشتركة إلى أعمال ونتائج محددة، وما ينجم عن ذلك الفشل من خيبة الأمل والإحباط التي كثيراً ما أدت إلى انهيار جهود التكامل فيها بين الدول الواقعة في منطقة واحدة.

ولا توجد قائمة بالشروط العامة الواجب توافرها في هذا الشأن، ولكن تجارب التكامل الإقليمي أوضحت أن هناك عدداً من الشروط يجب توافرها لأي تجمع إقليمي يهدف إلى تحقيق التكامل بين أعضائه في مقدمتها:

١ – تحقيق المواءمة بين الأهداف الوطنية والإقليمية:

إن العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول ينطوي على اتخاذ قرارات وممارسات سياسية من طرف النخبات الحاكمة في المقام الأول، وفي قراراتها تتأثر هذه النخبات بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وربما كان من أهم هذه العوامل على الإطلاق عامل المصلحة الذاتية لأفراد النخبة الحاكمة، كما تحددها رؤيتها لهذه المصالح(١١).

وكلما تقدم مسار التكامل نشأ نوع من التناقض بين المصالح القطرية/ الوطنية للدول الأعضاء، والمصالح الإقليمية الجماعية، وهو ما يتطلب من حكومات الدول الأعضاء تدخلاً متزايداً للسيطرة على هذا التعارض، وتحجيم التناقضات، وضبط فعلها، ومنع انفلاتها، وتأمين الرقابة عليها حتى لا تتحول إلى عقبة أمام مواصلة مسيرة التكامل، ولا سيما أن دول العالم الثالث تعاني في سعيها للتكامل التماثل القائم في بنياتها الاقتصادية، وفي مستوى تطور القوى المنتجة فيها.

وجوهر عملية التكامل الإقليمي تنطلق من فكرة أساسية هي أن هذه العملية يفترض فيها خلق الحركية المتكاملة لمختلف قطاعات الإنتاج والخدمات وغيرها، ومن ثم تتعامل فيما بينها على أنها طوابق في بنيان اقتصادي واحد تحت الإنشاء، ويحكمه مفهوم معماري موحد. ويتوقف الشكل النهائي للبناء التكاملي على مدى ملاءمة مداخل التكامل المطبقة لظروف وأوضاع كل منطقة إقليمية، وتوافر الشروط المهيئة للاندماج والتكامل بين أطرافه.

ومن هنا فإن الطريقة الملائمة لإقامة علاقات تكاملية اقتصادية مستقبلية ناجحة تتطلب الاتفاق بين الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي على الأهداف المراد تحقيقها وكيفية التوفيق بين مختلف المصالح القطرية، والصيغ التعويضية اللازمة لذلك. (وهي التي غابت في السابق عن جميع اتفاقيات التكامل العربية)، ثم المبادئ والمفاهيم التي ستطبق خلال المراحل، وتزويد مؤسسات التكامل بالصلاحيات اللازمة.

وهذا يتطلب ضرورة إحداث تقارب تدريجي وانسجام بين الآليات الوطنية وآليات التعاون الإقليمي المشترك، وضرورة تكيف الآليات الوطنية مع آليات إدارة علاقات التكامل، خاصة في تلك المساحات التي لها علاقة مباشرة بإدارة العلاقات الاقتصادية بين الدول المتكاملة، أو بينها وبين العالم الخارجي، بحيث تستجيب آليات الإدارة الاقتصادية القطرية باستمرار، وبقدر كبير من المرونة للتغيرات الوظيفية الإقليمية المشتركة المطلوبة منها. ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أن آليات إدارة علاقات التكامل يمكن أن تكون في يوم ما بديلاً عن آليات إدارة الاقتصاد الوطني لكل دولة، طالما أنها لم تتوحد كدول، والعكس صحيح. وإنما المقصود هو أن يكون كل منهما منسجماً مع الآخر، ومكملاً له. وتحقيق هذا الأمر بالذات يمثل أحد الشروط الجوهرية والمهمة المقررة لمستقبل ناجح لعلاقات التكامل بين الدول المنضمة لأي تجمع إقليمي(١٢).

٢ – التوزيع العادل لفوائد التكامل:

من المسائل المهمة التي يواجهها أي تجمع إقليمي لتحقيق التكامل بين أعضائه هو التوصل إلى صيغ تمكن من توزيع عائدات التكامل بإنصاف، فلا يمكن أن يقبل أي بلد الاستمرار في التجمع الإقليمي إلا إذا كان متيقناً من أن الفوائد التي تجنى من هذا التكتل ستوزع على أساس من العدل والإنصاف بين الدول الأعضاء. وبطبيعة الحال لا يتصور ضمان أن يتم تحقيق فوائد متوازية لجميع الدول الأعضاء في وقت واحد، ولكن ينبغي أن تتوافر القناعة لديها بأنها ستحصل على نصيب عادل من عملية التكامل من مرحلة إلى أخرى.

وبطبيعة الحال من المناسب في كل مرحلة إجراء عملية قياس وتقدير تكاليف ونتائج ما حققته بما يسمح بتقويم للمنافع والأعباء الناجمة عن علاقات التكامل الاقتصادي، ووضع أسس لآليات تعويض الأطراف الذين تضرروا في كل مرحلة لضمان استمرار بقائهم في عربة التكامل حتى تصل إلى غايتها.

٣ – توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية:

لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف البلدان التي تنخرط في تكتل إقليمي، بل يجب إلى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل

والمنافسة في ظروف طبيعية، أو مبادئ موحدة، أو بمعنى آخر خلق سوق إقليمي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الإنتاجية. وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعرفة الجمركية الموحدة، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون النقد، وبعض العناصر الضريبية، والأوضاع الاجتماعية، وسياسات الاستثمار. وهو ما يتطلب مفاوضات معقدة بين الدول الأعضاء للتوصل إلى حلول وسطية لتحديد مضمونها بقدر ما تسمح به تشريعات الدول الأعضاء، واختياراتها السياسية، ومستويات التنمية، ورؤية أصحاب المصالح بها لعائد التكامل، وسبل تحقيقه.

٤ – المناخ السياسي:

يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات تكاملية إقليمية أن تدرك أنها ستؤدي في نهاية الأمر إلى منح صلاحيات واختصاصات فوق وطنية (SUPRA-NATIONAL) لمؤسسات التكامل الاقتصادي الإقليمي، وأن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني لصالح العمل الجماعي الإقليمي المشترك، وعلى سبيل التبادل. وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما – بطبيعة الحال – إلا إذا كان متيقناً أن من الضروري، أو على الأقل من المفيد اقتصادياً أو أمنياً أو سياسياً، الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي، والاستمرار فيه، وأن تتوافر الثقة بين الدول الشركاء.

ومثل هذه الثقة تتوافر عادة بين الدول التي يضمها إطار من العلاقات الثقافية التاريخية، وأنظمة سياسية متشابهة وتقارب وجهات النظر السياسية بين قادة هذه الدول وقناعتهم بوجود أهداف مشتركة دائمة، وليس مجرد تلاق عابر للمصالح، أو رغبات سياسية عارضة. كل هذه العوامل وغيرها تسهم بدورها في توفير العزم السياسي، والإرادة السياسية والجدية للدول الشركاء لدعم جهود التكامل، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من سياستها الاقتصادية.

٥ – صلاحيات مؤسسات التكامل:

كما يتوقف نجاح جهود التكامل والاندماج على نوعية المؤسسات والأجهزة التي توجه نشاطها، وعلى مدى فعالية هذا التوجيه. وبطبيعة الحال لا بد من منح

هذه المؤسسات عدداً من الصلاحيات والفعاليات التي تمكنها من القيام بدرس مختلف المشاكل، ولإعداد التزامات وقرارات جديدة، واعتمادها، ومتابعة مسار عمليات التكامل للتأكد من أنها تسير في الاتجاه الصحيح، وفي إطار متناسق، ومنضبط الإيقاع، وفي مناخ من التفاعل والتشاور المستمر، واستكشاف معوقات التطبيق. ومن دون منح الأجهزة المؤسسية التي تتولى إدارة مسيرة التكامل والصلاحيات اللازمة لنجاح مهامها ستصبح مجرد بنيان شكلي عاجز عن الحركة والفعل والتطور.

ويلاحظ على سبيل المثال، أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تتمتع بسلطات وصلاحيات حقيقية في مواجهة الدول الأعضاء، مما يضفي عليها سمة سيادية فوق وطنية (SUPRA-NATIONAL) أي على مستوى الاتحاد الأوروبي ككل. وذلك لأن الدول الأعضاء فيه وصلت إلى مرحلة النضج السياسي والاقتناع بأن مصالحها الوطنية ستعزز بشكل أفضل من خلال تطوير المصالح الكلية (الجماعية) للاتحاد، فضلاً عن تبني صيغة متوازية تحافظ على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء من ناحية، وتأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه اختلاف الأوزان والقدرات النسبية لهذه الدول من الناحية الفعلية والعملية، بالإضافة إلى تمتع المؤسسات الأوروبية المشتركة بسلطات تشريعية، وأخرى تنفيذية، وثالثة قضائية. كما أن الأنظمة السياسية الأوروبية التي تتيح مستويات متعددة للمشاركة السياسية الشعبية في مؤسسات التكامل الأوروبية تمثل أداة مهمة جداً لضبط إيقاع وشرعة حركة المسيرة التكاملية الأوروبية، وضمان عدم تعثرها أو تراجعها، بالقدر اللازم استيعابه على المستوى الشعبي وطموحاته في الدول الأعضاء.

ويلاحظ بالنسبة لتجربة مجلس التعاون الخليجي – كما سنرى لاحقاً – أنها تجمع بين حكومات تحتفظ فيه كل دولة عضو بسيادتها كاملة، وتفتقر مؤسساته لأي صلاحيات سيادية تتجاوز السيادات الوطنية للدول الأعضاء.

ثالثاً – دينامية التكامل وعناصر حركيته:

إن الحديث عن التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول ولا سيما الدول النامية منها ينطوي على عدد من العناصر التي تبعث فيه الحركة والتطور:

١ – فهو ينشأ في ظل توجهات سياسية معينة، باعتباره يتطلب قدراً من التوافق السياسي بين الدول الشركاء يسهل الاتفاق على إجراءات وقرارات تصدرها السلطات السياسية في الدول المعنية من أجل السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي. ولذلك فإنه كثيراً ما يتردد القول عند مناقشة أسباب فشل تجربة تكاملية ما، إن من أهم المسببات غياب «الإرادة السياسية» أو ضعفها، ومن هنا تجيء أهمية التقارب بين الأنظمة السياسية للدول الأعضاء في التكامل القائم أو المنشود، إذ يصعب تصور حدوث تكامل بين دول متنافرة سياسياً.

٢ – والتكامل ليس غاية في حد ذاته وإنما ينظر إليه عادة كوسيلة لتعزيز الجهود الإنمائية لتلك الدول، ويجعل أهداف التنمية أقرب إنجازاً وأيسر، كما يسهم في تحقيق أهداف إقليمية أخرى أمنية وسياسية. ويفترض أن نقطة البدء في التفكير في تصميم استراتيجية التكامل الإقليمي أنه يصاغ وفق نموذج اقتصادي نظري، للترويج له، يناقش الوضع في غيبة التكامل، ويوضح ما يمكن أن يحققه التكامل من إيجابيات إذا ما اكتملت مقوماته وعناصر أدائه، ويبين العوامل التي تؤثر سلباً على هذا الأداء، ويفسر الكيفية التي يساهم فيها التكامل في رفع معدلات التنمية، وزيادة حجم المصالح المشتركة للدول الأعضاء فيه، ووضع الخطط والمراحل الزمنية لتحقيق ذلك.

٣ – واتصالاً بما تقدم فإن لنجاح التكامل ينبغي أن يتوافر له الإدراك الضمني للدول الشركاء فيه بأن التنمية القطرية لن تنجح وحدها، أو أن تحقيق الأمن في حالة أخرى غير ممكن بشكل منفرد، وأن المطلوب هو توفير متطلبات التنمية أو الأمن بشكل جماعي تكاملي عن طريق توظيف العوامل البنائية للدول المشتركة عبر إنشاء المشروعات المشتركة، وإعداد برامج تكاملية عامة ونوعية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها من المجالات الاقتصادية، فضلاً عن توفير عناصر ومقومات تحقيق الأمن الإقليمي المشترك في بعض الحالات[١٣].

٤ – كما أن الاقتصادات الوطنية تحت تأثير قوة دفع مراحل التكامل المتتالية، يفترض فيها – إذا كان مسار التكامل يسير في اتجاهه الصحيح – أن تتأقلم، أي تأخذ بعداً إقليمياً مشتركاً، وفي حالة مجلس التعاون الخليجي، تتأقلم خليجياً، أي تأخذ بعداً إقليمياً خليجياً جماعياً متزايداً. فالحدود تفتح بين الدول

الشركاء والرسوم الجمركية على التبادل بينها تتناقص تدريجياً إلى أن تختفي، وتتجه مختلف القطاعات الاقتصادية إلى الاندماج أو التخصص على مستوى إقليمي أكثر اتساعاً في مجالات أكثر إنتاجاً، وأقدر على التنافس، فضلاً عن تأهيل الاقتصاد الجمعي ثم الموحد المندمج للدول الشركاء، ليصبح أكثر اقتداراً على مواجهة المنافسة الأجنبية، ويوفر قاعدة مشتركة أكثر صلابة لحماية مصالح وأمن الشركاء ومنحهم قدرة تفاوضية أكبر مع العالم الخارجي.

٥ – وعملية التكامل بطبيعتها – تعد على هذا النحو – عملية دينامية معقدة وطويلة المدى، وهي تتطلب دائماً من الدول الأعضاء مراجعة للقرارات، وتزويداً لمؤسسات التكامل بمزيد من الصلاحيات للتواؤم مع متطلبات مختلف المراحل المتعاقبة، وتسمح لها بإيجاد حلول للمشاكل التي تعترض عملية الاندماج. وهذا بدوره يتطلب من الدول الأعضاء تبني مفهوم مرن للسيادة.

٦ – وعلينا أن نتذكر أن الدول هي الطرف الأساسي الذي يقرر التنسيق، والانتماء إلى مجموعة إقليمية أو أخرى وهي الآمرة الناهية. فجميع المؤسسات والقرارات الخاصة بالتكامل تخضع لسيطرتها، ولمواقفها من مسار عملية التكامل، فإن شاءت سرعت هذا المسار أو أبطأته.

ومن هنا تجيء أهمية توافر الإرادة السياسية المشتركة ومواكبتها لعملية التكامل التي تتطلب في مراحله المتطورة تنازلاً من الدول الأعضاء عن جانب من صلاحياتها الاقتصادية المرتبطة بسيادات الدول الأعضاء لصالح التجمع الاقتصادي الإقليمي. فأي عمل تكاملي أو اندماجي بين دول ذات سيادة يقتضي منطقياً بعض التنازل عن مظاهر هذه السيادة ودينامية التكامل تحد عادة من حرية الدول الأعضاء. فصياغة القوانين واللوائح والإجراءات في داخل كل بلد، لا بد أن تأخذ في الحسبان متطلبات التكامل، ومقاصد الاتفاقيات المنظمة للتعاون والتنسيق والاندماج الاقتصادي. غير أن هذا الهاجس يمكن أن يخفف منه عاملان: **الأول** هو أن المفهوم التقليدي للسيادة قد طرأ عليه تغير وتبدل، ذلك أن اعتبارات المصالح والمنافع جعلت الكثير من الدول تخفف من التمسك بمفهوم جامد للسيادة. فالمناطق الاقتصادية الحرة

مثلاً التي تأخذ بها الكثير من الدول لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية هي في الواقع تنازل جزئي عن مظاهر السيادة الاقتصادية التقليدية لهذه الدول، **أما العامل الثاني** فهو المعاملة بالمثل. ذلك أن مفهوم السيادة مفهوم نسبي، ينطوي على المساواة في مظاهر السيادة وممارستها بين مختلف الدول ما دام التنازل عن جزء من صلاحيات السيادة لدولة ما يتم بين جميع الدول الشركاء فإنه يتزامن ويتكافأ مع تنازل مماثل من قبل الدول الأخرى.

٧ – ومن هنا فإن التكامل بمعناه التطوري أو الدينمي (DYNAMIC) يتطلب سلسلة من التوفيقات أو التنسيق، وإعادة الصياغات للقوى والمفاهيم الاقتصادية والسياسية، كما يتطلب إعادة توزيع السلطات والاختصاصات على المستوى الوطني (القطري) والمستوى الإقليمي، وكلما زادت مساحة المصالح المشتركة الإقليمية، تناقصت بالتبعية مساحة الرقعة القطرية التي تمارس فيها السيادة المحلية/ الوطنية بالنسبة للقطاعات التي يشملها التكامل. وبمعنى آخر فإن التكامل هو عملية مستمرة من الاندماج التدريجي، وتقاسم السلطة، وبروز مستويات جديدة للولاء للتجمع الإقليمي. وعلى قدر نسبة دمج أجزاء من السيادات المحلية يتحدد مبدئياً حجم الإرادة السياسية المشتركة التي يمارسها التجمع الإقليمي الجديد نيابة عن الدول الأعضاء لمصلحتها الجماعية.

فالدول بموافقتها الحرة على الانضمام لعضوية جماعة اقتصادية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائها، تكون قد مارست مبدأ السيادة في انتقاص السيادة ذاتها، فهذا الانضمام الاختياري يرتب لها مقابل حقوقها داخل التكامل الاقتصادي الإقليمي، مجموعة من الالتزامات التي تعتبر قيداً على سيادتها، غير أنه في سبيل الفوائد والمزايا التي تعود عليها من العضوية في هذا التكامل، والتي تعجز عن تحقيقها منفردة. فإن الدولة تقبل باختيارها الذاتي (VOLUNTARILY) وعلى سبيل التقابل (RECIPROCALLY) أن تقيد من سيادتها في المجال الاقتصادي، وهي إن تنازلت عن جزء من سيادتها الاقتصادية لتقوية كيان البناء الإقليمي الاقتصادي المشترك، فإن هذا التنازل إذا كان عاماً لسيادة جميع الدول الأعضاء، فهو في الواقع ليس بقيد بل هو

انتقاص لمعيار السيادة على العموم تتساوى فيه جميع الدول الشركاء[١٤].

خلاصة القول إن تحقيق التكامل الإقليمي بين عدد من الدول يتطلب نضجاً سياسياً للدول الشركاء من ناحية، وشعوراً بأن التكامل بينها اقتصادياً وأمنياً، يمثل ضرورة وحاجة ملحة، وليس مجرد رغبة طارئة. وإذا ما توافر هذا الإدراك ستقوم كل دولة مشاركة بممارسة سياسات اقتصادية واقعية ومسؤولة تنطلق من رؤى إقليمية مشتركة، وتدفعها إلى إصدار القرارات السياسية المعززة لذلك، والمعبرة عن القناعة المشتركة بحيوية وأهمية تحقيق التكامل الإقليمي، ومن هنا تجيء العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، أو بمعنى آخر بين القرار الاقتصادي المرتبط بمخطط عمل إقليمي تكاملي، والقرار السياسي المتعلق بتنفيذه. فالسياسة هي العربة التي تجر الاقتصاد، وأحياناً تلعب السياسة (أي المبالغة في التسيس) دوراً متعارضاً مع متطلبات التكامل. فتوترات المسار السياسي صعوداً وهبوطاً بين الدول الأعضاء لسبب أو لآخر يجعل السياسة في تناقض مع متطلبات التكامل وهو موضوع سنتناوله بشكل أكثر تفصيلاً في المبحث التالي.

المبحث الثاني
مسار عملية التكامل والتأثير المتبادل بين البعدين السياسي والاقتصادي

إذا كان البعد الاقتصادي للتكامل لا يحتاج لمزيد من التوضيح في جوهره ومضمونه، فإن دور البعد السياسي فيه – على العكس – قد يحتاج لمزيد من التحديد على مستويات متعددة سنتناولها في النقاط التالية:

أولاً: ماهية العلاقة بين السياسة والاقتصاد.

ثانياً: تجاوز مرحلة التمييز أو الفصل بعد البعدين السياسي والاقتصادي.

ثالثاً: مدى التلازم الزمني بين التفاعلات الاقتصادية والسياسية.

رابعاً: توافر الإرادة السياسية الفاعلة ضرورة لنجاح التكامل.

خامساً: الجرعة المطلوبة لإحداث التوازن.

سادساً: الأهمية النسبية لعنصر الزمن.

أولاً: ماهية العلاقة بين السياسة والاقتصاد:

علم السياسة – في تقدير البعض – هو «التعبير الأعم لتلك الفعالية الذهنية المنظمة التي يقوم بها الإنسان، حاكماً ومحكوماً، لمعالجة المسائل الكبرى الناجمة عن التنظيم الهرمي، للاجتماع البشري»[١٥]. والسياسة في – تقدير البعض الآخر – هي عصارة مكثفة لكل ما يعتمل في المجتمع من مفاهيم ومصالح، وصراعات، ومستوى نضج. فعلم السياسة مضطر إلى استعارة قسم كبير من معطياته من فروع أخرى من العلوم الاجتماعية الإنسانية[١٦].

وعلم السياسة – على هذا النحو – هو علم سياسة المجتمعات التي تمارس فيها سياسة ما. فهو يقوم في بعض جوانبه على دراسة السلطة في المجتمع، وعلى دراسة أسسها، وعملية ممارستها، وأهدافها، ونتائجها. وممارسة السلطة، (أو النفوذ)

لا تؤمن لمن ينتفع بها حرية كاملة في التصرف، فهي مقيدة بمدى فاعلية وأدوار القوى السياسية المقابلة لهذه السلطة سواء المتعاونة معها، أو المعارضة لها[١٧].

وإذ لم نشأ أن نفهم السياسة كعمل ملائكي، فإن قراراتها تخضع دوماً لحافز واحد هو المصلحة، وصراع المصالح. والبحث عن المصلحة سواء جاء من طرف الأفراد أو من طرف الدول والجماعات، يعد من الأمور العادية والطبيعية. فلا يوجد سياسات تجريدية أو مجردة من المصالح. والسياسة المؤسسة على المفهوم الحديث في البحث عن المصلحة لا يمكن أن تكون لها فاعلية إلا بقدر ما تنجح في ترسيخ مبدأ الاعتراف المسبق بالمصالح المتباينة باعتباره أمراً طبيعياً، وموضوعياً، وكذلك بالاحترام والفهم المتبادل لمصالح الآخرين[١٨]. ولكن المهم هو إلى أي مدى تنجح مجموعة من الدول في التوصل إلى نقاط التقاء للمصالح المشتركة، والتوفيق في اختيار آليات مناسبة تتسق بينها.

واختيار سياسة إقليمية ما، يعني محاولة الشركاء الإقليميين التحرك نحو هدف ما يعتقد أنه مرغوب فيه. والسياسة الجيدة ما هي إلا طريق يقود إلى أفضل الأوضاع والخيارات التي تمكن في النهاية من تحقيق نتائج بتكلفة يعتقد أصحابها أن إنفاقها مجدٍ تماماً. فالسياسة هي فن إدارة الواقع، وإدراك تمايزاته ومكوناته، وسبل التعامل معها.

وعلم الاقتصاد بدوره هو علم إنساني، كالسياسة ويهدف على مستوى كل دولة إلى ترشيد الموارد الطبيعية والبشرية وزيادة عائدها وحسن توظيفها لصالح أبناء هذه الدولة بالعمل على تحسين مستوى معيشتهم والارتقاء بمستواهم الاجتماعي والثقافي والعلمي. والاقتصاد يمثل أحد عناصر قوة الدولة وإحدى أدوات سياستها الإقليمية والدولية. ويهدف التكامل الإقليمي الذي يضم مجموعة من الدول إلى تعزيز تطوير الطاقات الاقتصادية المتاحة للدول الأطراف في هذه العملية التكاملية وتقوية قوة المساومة الدولية لهم وتأمين توفير عناصر جماعية أمنية أو علمية أو غيرها يصعب توافرها على مستوى كل دولة منفردة. وسعي مجموعة من الدول لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة في إطار إقليمي، يعد أمراً يتسم بعدم اليقين، ويتأثر بالمناخ النفسي السائد، وبحسابات المصالح القطرية التي قد تتلاقى أو تتقاطع في مرحلة أو أخرى، فسمتها التغير والتبدل.

ومن هنا فإنه إذا كانت السياسة بصفة عامة تعبر ببساطة عن عالم متغير ومتناقض بين النزاع والنظام، فإنها تعتبر إيجابية (في إطار موضوعنا) إذا ما ساعدت –

في إطار العملية التكاملية – على تحقيق توازن في المصالح، وخلق تقارب بين جماعات متناقضة، وتسيير هذا التناقض بدون مضاعفات سلبية على مجمل مصالح المجموعة الإقليمية، وتنجح في حثها على الاستمرار في عملية التكامل عبر مراحله المتعددة(١٩).

والدارس لتجارب التكامل الإقليمية، يلاحظ أنه من النادر أن يتخذ مسار التكامل، وتوجهاته خطاً مستقيماً، بل هي عملية تتأثر وتتفاعل مع الظروف المحلية للدول الشركاء، فضلاً عن الظروف الإقليمية والدولية. وتقدم أو تراجع هذا المسار عادة ما يكون نتاجاً لمدى التوافق أو التعارض بين المضمون الاقتصادي للتكامل أو المصالح التي تسعى للتكامل، والبيئة السياسية التي تحتضنها.

وإذا كان الاقتصاد والسياسة يعتبران موضوعين متلازمين، فإن الحديث عن أي منهما، لا ينفصل عن الآخر، وذلك لعلاقتهما الجدلية، والتأثير المتبادل بينهما. فالسياسة – كما يراها البعض – هي اقتصاد مكثف. بل يرى البعض أن الاقتصاد هو الذي يوجه السياسة، ويحدد أولوياتها، والعلاقة الوثيقة بين السياسة والاقتصاد، وعلى هذا النحو أصبحت واحدة من بديهيات التحليل الاجتماعي المعاصر، بل إنهما يعتبران وجهين لعملة واحدة. وعلاقات التداخل، والتأثير المتبادل بينهما ليس لها نمط ثابت، بل تأخذ أحياناً أشكالاً مختلفة ومعقدة، ومتعرجة.

وربما كان الاقتصاديون الأوائل أدق حدساً منا، وأبعد نظراً حين أطلقوا على الاقتصاد علم الاقتصاد السياسي، على أساس أنه لا يتأثر بقواعد الاقتصاد المجردة فقط، بل يتأثر أيضاً بمختلف التوجهات السياسية. ويعود ذلك لوجود انسياب وتداخل بين الميادين الاقتصادية والسياسية. فالمشاريع الاقتصادية المشتركة، والمصالح المشتركة عادة ما تكون ذات منطلقات وخلفيات سياسية. فالقرارات السياسية تحكم كل ما نفعله تقريباً، وكل ما يفعل بنا. فالسياسة توجه مسيرة حياتنا. فنحن نجد أنفسنا نعيش السياسة من المهد إلى اللحد.

ثانياً: تجاوز مرحلة التمييز أو الفصل بين البعدين السياسي والاقتصادي:

وبصفة عامة يمكن القول إن الأدبيات المعاصرة تجاوزت مرحلة التمييز بين ما هو اقتصادي، وما هو سياسي، فالسياسة هي أداة تحقيق الأهداف والمصالح الاقتصادية(٢٠). وهو ما عبر عنه البعض بعبارات مختلفة بالقول: «إن الاقتصاد هو المقدمة والمحرك، والسياسة نتيجة تابعة». إلا أن علينا أن نتذكر أنه من دون الظروف

السياسية الملائمة لنجاح العامل الاقتصادي فإن النمو والتطور المنشود يتجمد على المستويين الإقليمي الجماعي والقطري. فالبعد السياسي يشكل على هذا النحو عنصر المبادأة في التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وقد تستطيع السياسة أن تأمر، غير أن السلطة والقوة، والكلمة النهائية تكون في النهاية للأصول والينابيع، أي المصالح الاقتصادية والاجتماعية لكل طرف من أطراف العملية التكاملية.

وبمعنى آخر فإن الأساس هو الاقتصاد، والسلوك السياسي هو الظواهر، وجوهر التكامل وغايته اقتصادية. إلا أنه يتم تأطيره سياسياً من أجل حث مختلف الأطراف والشركاء على ترشيد الاستخدام الإقليمي الجماعي المشترك. ومن هنا فإن مسار التشابك الاقتصادي عبر مراحل التكامل المختلفة، لا يتحرك في فضاء منعزل، وإنما يتأثر بمجمل التفاعلات السياسية، والقبول السياسي في الحيز الاجتماعي السائد في البيئة المحلية والإقليمية والدولية.

وفي الواقع فإنه نتيجة لتزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، واتساع نطاق تدويل الحياة الاقتصادية، وتعذر تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، تزايد الاقتناع بأن مفهوم السيادة المطلقة لم يعد يتفق ومتطلبات عالم اليوم. ولهذا أخذت العديد من الدول بمفهوم للسيادة أكثر مرونة، بدأت بمقتضاه قبول التنازل عن جزء من سيادتها لمؤسسات التكامل الاقتصادي المشترك[٢١].

وبطبيعة الحال فإن تقبل الدول الشركاء في أي تجمع إقليمي لمبدأ التنازل بإرادتها، وعلى سبيل التبادل عن جزء من سيادتها لصالح هذا التجمع، يتطلب قناعة سياسية قوية، وثقة متبادلة، وإحساساً متناهياً بأهمية المصالح المشتركة التي يمكن أن تحققها هذه الدول على المستوى الجماعي المشترك، والتي يتعذر الحصول عليها بشكل فردي، ومن هنا تبدو العلاقة الوثيقة، والتأثير المتبادل بين البعد السياسي، والبعد الاقتصادي من ناحية، وأهمية توافر الإرادة السياسية المشتركة من ناحية أخرى.

ثالثاً: مدى التلازم الزمني بين التفاعلات الاقتصادية والسياسية:

إن التلازم بين البعدين السياسي والاقتصادي في عملية التكامل الإقليمي يعد أمراً بدهياً، فما دامت الدول تحركها المصالح، فلا بد من البحث عن النقاط التي تلتقي عندها مصالح الدول الشركاء، والتي تترجم إلى سياسات إقليمية مشتركة، وكلما تقاربت الاجتهادات والرؤى السياسية، ومصالح الدول الأعضاء في أي تجمع إقليمي،

أمكن التقريب بين مصالحها المتعارضة في إطار التكامل. فتحقيق التكامل الاقتصادي على الرغم من أن هدفه الأساسي اقتصادي المضمون، إلا أن الطريق المعبد للوصول إليه يحتاج إلى بوتقة سياسية تصهره، وترعاه، وتطوره.

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال التلازم أو التوازن الزمني بين البعد الاقتصادي، والبعد السياسي .أو تساوي جرعتهما. فقد يتقدم أحدهما على الآخر بمسافة زمنية، ويكون ذلك مطلوباً بحكم طبيعة وظروف كل مرحلة، ثم يتقاربان في مرحلة تالية، أو يتباعدان تحت ظروف معينة في فترة أخرى لاحقة، ثم ينجذبان من جديد، ويحدث بينهما التأثير المتبادل الذي يتوقف مداه على طبيعة المرحلة، ونوعية المصالح السياسية، والاقتصادية للشركاء.

ولقد ساهم الفكر الاقتصادي الماركسي في ردم الهوة بين الاقتصادي والسياسي. فالاقتصاد في نظره أصبح السيد، وهو المحور. وكما يقول كارل ماركس «الاقتصاد يقود السياسة من رقبتها»[٢٢]. ثم تتبادل القيادة بدورها لتعبر بالاقتصاد مراحل التطور، ثم تفسح المجال للاقتصاد ليقوم بدوره في شق الطريق، واستحداث ظروف جديدة.

فيلاحظ مثلاً في تجربة السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حالياً) أن العوامل الاقتصادية لم تتقدم على العوامل السياسية إلا بعد أن هيأت الأنظمة الاجتماعية المتسقة المؤسسة على النظام الرأسمالي، الطريق لتقديم العامل الاقتصادي على العامل السياسي. وإذا كانت التجربة الأوروبية قد استندت في بدايتها إلى العامل الاقتصادي كحافز أساسي للتوحيد، فإن ذلك لا يعني أن مراحل التكامل الاقتصادي الأوروبي قد تكاملت بشكل تلقائي بعيداً عن العامل السياسي أو بمعزل تام عنه. ففي الحقيقة لولا توافر الإرادة السياسية الأوروبية المشتركة لما حدث تقدم على مستوى التكامل الاقتصادي. فالسياسة هي التي تضمن حياد العمل الاقتصادي الإقليمي المشترك، وتحصنه بأبعاده عن الخلافات السياسية، وتؤمن له أقصى حد من الاستقلال، والاستقرار، والدعم، والتطوير.

والتأكيد على أهمية العامل السياسي في دفع التكامل الإقليمي وتطويرها لا ينفي بالضرورة إمكانات أي تعاون مثمر في ظل غياب الحد الأدنى من التجانس السياسي بين دول التجمع الإقليمي، كما لا يعني أن تقوية التماسك السياسي من خلال شكل من أشكال التكامل يجب أن تسبق عملية التعاون في المجالات الأخرى، إلا

أنه يصعب الاستمرار في توسيع، وتعميق التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية وغيرها دون عمل مواز نحو إرساء وتطوير قواعد التماسك والتوافق السياسيين(٢٣). ولا يعني ذلك بطبيعة الحال التطابق في وجهات النظر السياسية، فهو شيء نادر الحدوث، إلا أن فاعلية أي تجمع إقليمي تقاس بمقدرة أعضائه على حل تناقضاتهم السياسية الناجمة عن اختلاف مصالحهم الاقتصادية.

ولذا فإنه في إطار سعي مجموعة من الدول لتحقيق التكامل الإقليمي بينها، يجب أن تدرك منذ البداية أن التزاماتها المنبثقة عن اتفاقيات التكامل تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني أو القطري. وهذه القيود لا يقبلها بلد ما – بطبيعة الحال – إلا إذا أيقن أن من الضروري، أو على الأقل من المفيد اقتصادياً، الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي من أجل تحقيق وتعظيم مصالحه الوطنية، فضلاً عن تحقيق المصالح الإقليمية المشتركة لجميع الدول المشتركة فيه، ودعم روابط التضامن بينها.

وبطبيعة الحال فإن دمج المصالح الاقتصادية للدول الشركاء تتطلب توافر الثقة بينها، واطمئنان بعضها إلى نيات البعض الآخر. وكذلك يجب أن يقتنع الرأي العام، ومختلف القطاعات الاقتصادية القومية، والحكومات في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي الإقليمي سيحافظ على التزاماته، ويقوم ببذل المجهود المطلوب لإنجاح التكتل، كما يقبل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك.

ومثل هذه الثقة إنما تتوافر عادة بين الدول التي تجمعها روابط مشتركة، ويضمها إطار من العلاقات الثقافية والتاريخية، والتفهم المتبادل، وتقارب التوجهات، والمضامين السياسية لأنظمة الحكم(٢٤).

ولذا فإن تركيز الاهتمام على المقومات الاقتصادية وحدها في مسار أي تكامل إقليمي، لا يكفي، إذ يجب أن تتوافر لها الأرضية السياسية المناسبة، ولا سيما في عالمنا العربي الذي ما زال الاتجاه فيه يميل للتسييس الزائد فيه حتى للعلاقات ذات الطابع الفني. وحين تتوافر هذه الأرضية السياسية المناسبة للنبت الاقتصادي يصبح من الممكن الولوج إلى التكامل المنشود عبر الباب الاقتصادي. وإذا ما توافرت الإرادة السياسية، واستمرت القناعة والثقة السياسيتان، والرؤية المشتركة لبناء مستقبل اقتصادي إقليمي مشترك، فإن ذلك غالباً ما يدفع الشركاء لقبول التنازلات المتبادلة عن أجزاء من سيادتها الاقتصادية لصالح العمل الاقتصادي الإقليمي المشترك في طور التكوين والفعالية.

رابعاً – توافر الإرادة السياسية الفاعلة ضرورة لنجاح التكامل:

إن تحقيق التكامل يتطلب توافر مستوى مناسب من التوافق والثقة المتبادلة بين أطرافه، يسهل من دور السلطات السياسية في كل دولة، في إصدار قرارات متقاربة مسترشدة بالمصالح الجماعية للشركاء. ولذلك فإنه كثيراً ما يتردد القول عند مناقشة أسباب فشل تجربة تكاملية ما، أن في مقدمة أسباب تعثرها يجيء «غياب الإرادة السياسية»(٢٥).

وتتميز الإرادة السياسية من حيث علاقتها بالعمل الاقتصادي المشترك بأنها مركبة، أي أنها لا تتكون من عنصر واحد فقط، بل من عدة عناصر، كالالتزام من قبل القيادة السياسية بالمضمون الوارد باتفاقيات التكامل، والالتزام بإصدار القرارات التنفيذية والضرورية التي تلتزم الهيئات المعنية في كل دولة بتنفيذ مضمونها. ومن جهة ثانية فإن الإرادة السياسية المتعلقة بالعمل الاقتصادي المشترك لا بد أن تكون ذات طبيعة مستمرة، أي لا تنتهي بمجرد التوقيع على اتفاقية التكامل، بل يجب أن تظل متوافرة باستمرار بعد ذلك بدرجات متفاوتة، وبجرعات مناسبة، ما دامت عملية التكامل الاقتصادي مستمرة في التطبيق، وحتى يتحقق ذلك، يبقى العامل السياسي بجميع أبعاده يتحكم بالعمل الاقتصادي المشترك، وتوجيه مساره(٢٦).

ومن ناحية أخرى فإن توافر القدر المطلوب من الإرادة السياسية يوفر قوة دفع للعمل الاقتصادي المشترك، وأبعاده – قدر الإمكان – عن الخلافات السياسية، وتأمين أقصى حد من الاستقرار له. وقد قامت المجموعة الأوروبية بتطبيق المدخل الوظيفي للتكامل، وهو الذي يقوم على رفض مبدأ الاندماج الفوري (السياسي) بين الدول الشركاء، واتباع منهج التقدم التدريجي في مراحل التكامل بأسلوب التركيز على قطاعات معينة (الفحم والصلب) ثم الانتقال منها إلى قطاعات أخرى وفقاً للمنطق التصاعدي. وفي هذه التجربة الأوروبية لم يحدث فصل كامل بين البعدين السياسي والاقتصادي، كما يعتقد البعض، وإنما تمت التهيئة لإحداث توافق وتوازن وتفاعل بين التقدم على المستويين الاقتصادي والسياسي، والعمل على تقليل فجوة المسافة بينهما(٢٧).

وبصفة عامة ليست هناك قاعدة ثابتة قياسية لتحديد قدر الجرعة السياسية المطلوبة لدفع مسيرة تكامل اقتصادي إقليمي ما إلى الأمام، فلكل منطقة إقليمية ظروفها، وخصوصيتها وكيميائيتها السياسية والاجتماعية. فهناك دول تمر بما

يمكن أن نسميه بمرحلة المراهقة السياسية، نجدها تميل إلى التسييس المبالغ فيه لمواقفها حتى بالنسبة لأبسط المسائل والأمور الفنية، وتتمسك بمفهوم جامد للسيادة بعكس الدول التي نضجت سياسياً نجدها تخضع للسياسة، وتوظفها لخدمة المصالح المشتركة، وتتبع أسلوباً مرناً في ممارستها لصلاحياتها السيادية.

إلا أنه يلاحظ بعد ما شهده العالم من متغيرات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة جعل المصالح الاقتصادية بمعناها الواسع، هي العنصر الحاكم للعلاقات الدولية في عصر العولمة الذي شهد تراجع الأيديولوجيات، ولم تعد غالبية دول العالم، حتى الكبرى منها، قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية بمفردها، وأصبحت المصالح الاقتصادية تحتل مرتبة الصدارة في مختلف دول العالم، وتزايدت درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بمستوى غير مسبوق، وتزايد اختراق الاقتصاد للجدار السياسي(٢٨).

وقد أعادت العولمة من جديد – في تقدير البعض – تأكيد ترتيب العلاقة ما بين السياسة والاقتصاد لصالح الأخير. فقبل العولمة كان الاقتصاد، وهو هدف استراتيجي وأساسي، وظل كذلك بعدها وتدعمت علاقة التأثير المتبادل بينهما. فبالسياسة يحفر البلد الأقوى أخدوده الاقتصادي، ليتخندق فيه فيما بعد، ويفرض هيمنته. فالسياسة طريق للاقتصاد، والاقتصاد ضمان لاستمرار النفوذ السياسي، وتوسيعه. إلا أنه ومع العولمة أوشك المتغير السياسي على استهلاك وقود حركته، وبات المتغير الاقتصادي والتكنولوجي، هو من يتصدر حتى مفردات الخطاب السياسي، فانقلبت المعادلة من عربة اقتصاد تقود السياسة عجلات حركتها، إلى اقتصاد يقود عربة السياسة ذاتها(٢٩).

وفي الواقع لقد أصبحنا نواجه منذ عدة سنوات وضعاً يمكن أن نطلق عليه ظاهرة «تقصيد السياسة» أي تطويع السياسة لخدمة الأهداف الاقتصادية، وارتفع صوت المصالح الاقتصادية، وخفت صوت الاعتبارات السياسية والأيديولوجية. وهو بطبيعة الحال ليس تطوراً طارئاً، ولكنه كان موجوداً منذ فترة، لكنه لم يشهد هذه الطفرة إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتطورات الدولية والعالمية التي أعقبت ذلك. فأصبح المتغير الاقتصادي هو الذي يدفع إلى بروز متغير سياسي يتكيف معه ويسانده، ومن هنا أصبحت تبادلية التأثير بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية ذات بنيوية علوية سفلية، تتربع على قمتها الاعتبارات والمصالح الاقتصادية، وتتسع قاعدتها السياسية، أو تضيق وفق ظروف المتطلبات الاقتصادية.

خامساً – الجرعة المطلوبة لإحداث التوازن المطلوب بين البعدين السياسي والاقتصادي:

إن التأثير المتبادل خلال مسار عملية التكامل بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي يمكن أن يتخذ عدة أشكال عبر مختلف المراحل. كما أن التناوب بينهما يتخذ عدة أشكال عبر مختلف المراحل، كما أن التناوب بينهما يتخذ اتجاهات متعددة وفقاً لظروف كل مرحلة.

فاستمرار سير عربة التكامل بالسرعة المرغوب فيها يتطلب ضبط الجرعات السياسية والاقتصادية في العملية التكاملية بحيث تسير هذه العربة على عجلتين بسرعات متناغمة؛ إحداها في المقدمة (اقتصادية) حيث يوجد (موتور) أو محرك التكامل، والثانية (سياسية) في المؤخرة تتجاوب معها، وتضبط اتجاهات تحركها. فإذا تباطأت أو تعثرت إحداهما فإن ذلك من شأنه التأثير على سرعة عربة التكامل واتجاهها. والمقصود هنا ليس تساوي السرعتين السياسية والاقتصادية تماماً، بل ضمان وجود مزيج مناسب منهما تختلف جرعته من مرحلة لأخرى، حتى يمكن السير بالتكامل في خطوات متطورة ومتناغمة. فضلاً عن أن تواجد الدعم السياسي بالقدر المطلوب يمكن من استيعاب التداعيات السلبية الناجمة عن تعثر العملية التكاملية نتيجة تباين المصالح الاقتصادية في مرحلة ما. كما أن الحرص على إزالة الخلافات السياسية المتجددة بين الدول الشركاء من شأنه توفير مظلة سياسية ملائمة تدعم الثقة المتبادلة بينهم، والتي تعد ضرورية لإنضاج مراحل التكامل. فضلاً عن أن العامل السياسي يكتسب أهمية في بلورة الشخصية السياسية للتجمع الإقليمي، التي يعجز العامل الاقتصادي وحده عن توجيه خياراته الفكرية في الاتجاه الداعم للتكامل الاقتصادي.

والتناوب والمشاركة بين البعدين الاقتصادي والسياسي في التأثير على توجيه دفة التكامل على هذا النحو، يعتبر أمراً مرغوباً فيه بل ضرورياً. ففي المراحل الأولى للتكامل لا تكون مزايا التكامل أو عائده واضحاً أو ملموساً وقابلاً للقياس بالنسبة لمختلف الشركاء. كما أنه ليس بالضروري أن تتساوى المزايا التي تعود على كل الدول الأعضاء في عملية التكامل في وقت واحد، وفي نفس المرحلة. ولذلك تكون عملية الإقناع بها أو ببعضها مستندة إلى حوافز سياسية أبعد مدى. وقد يصاحب هذه الاعتبارات السياسية ضغوط مساعدة أو معاونة من نوع آخر، أي مصالح أخرى متوقعة

وتعويضية كالاعتبارات الأمنية أو غيرها، مما يسهل من عملية التقبل السياسي لمتطلبات وأعباء التكامل التي قد تكون في البداية غير متساوية المزايا لجميع الأطراف.

ولكن ما أن تنتهي المراحل الأولية للتكامل، فإن الولوج إلى المراحل التالية الأكثر تطوراً، يتطلب عادة تحديداً أكثر وضوحاً لحجم قطعة الكعكة الاقتصادية، أو العائد الاقتصادي الذي سيحصل عليه كل شريك في عملية التكامل حتى يكون لديه الحافز على الاستمرار في المشاركة بجدية في باقي المراحل التكاملية. وكلما تزايد حجم المصالح الاقتصادية الناجمة عن التكامل شعر كل شريك بصعوبة التراجع، لأن عملية الانسحاب ستكون عالية التكلفة. وبطبيعة الحال فإن بروز دور الحوافز الاقتصادية لا يعني تواري أو تناقص أهمية الحسابات السياسية، فهي تظل دائماً موجودة وبقوة خلف الستار سواء لتهدئة المخاوف أو لإقناع مختلف الأطراف بالاستمرار في عملية التكامل، أو لإشعاره بعواقب الانسحاب سياسياً واقتصادياً.

ومهما كانت قوة الدوافع نحو التكامل، فإن مسار التكامل لا يمكنه أن يترسخ كواقع لا رجعة فيه، إلا بعد إتمام عملية تداخل عميق، وتشابك في المصالح المتبادلة يمتد إلى أغلب الفعاليات الاقتصادية، ومختلف الشرائح المجتمعية. والوصول إلى هذه المرحلة يتطلب بدوره مستوى معيناً من النضج السياسي على مستوى القمة، يستند إلى تراكم كمي وكيفي في الثقافة السياسية المشتركة، ونمو ونضج عقلية العمل الجماعي الداعمة للمشروع التكاملي، والتي تعمل في اتجاه دمج واستقطاب أجزاء متزايدة منه. كما يتطلب أيضاً توسيع نطاق المساندة لعملية التكامل على مستوى القاعدة، أي على المستوى الشعبي بمختلف فئاته. فالتكامل الذي يبنى على مستوى القمة وحدها وينهار لا تبكي عليه القاعدة الشعبية لأنها لم تشارك في بنائه.

سادساً – الأهمية النسبية لعنصر الزمن:

إن لعنصر الزمن أهميته في إنضاج التفاعل بين العوامل السياسية، والاعتبارات الاقتصادية. ومن هنا فإن برمجة مراحل التكامل، وترابطها تمكن من رصد مدى الإنجازات التي تتحقق تباعاً في كل مرحلة. وغياب البعد الزمني، أو تعدد مواقف عدم الالتزام به، يجعل مسار التكامل يتذبذب في اتجاهات متقطعة، ويفقده التواصل، وقوة الدفع المأمول فيها.

وإذا كانت المراحل الانتقالية تتطلب أحياناً منح بعض الدول الأعضاء لظروفها الخاصة، بعض الاستثناءات أو الإعفاءات المؤقتة بالنسبة لتطبيق بعض الالتزامات، وهو أمر مألوف، ومطبق في أغلب التجمعات الإقليمية التكاملية، فإن التوسع في هذه الاستثناءات قد يدفع بعض الأطراف الأخرى الملتزمة إلى التفكير في التحلل من التزاماتها، أو أن يفتر حماسها. كما أن مثل هذا الوضع يفقد التكامل حيويته وديناميته، وقوة دفعه الذاتية التي تحميه من الارتداد. فبناء مجموعة إقليمية متكاملة، هو مشروع مستقبلي يندرج في المدى البعيد. والزمن العريض أي الممتد هو أحد الفروق التي يتميز بها أي مشروع تكاملي عن غيره من مشاريع التعاون الاقتصادي التقليدية.

فالتكامل على المدى البعيد يسهم في تقليل فجوة التطور بين الدول الشركاء غير المتساوين في طريق النمو الاقتصادي النسبي، ومن ثم يقلل من درجة استقطاب النمو في مراكز معينة دون سواها داخل المنطقة الإقليمية المتكاملة وهو ما نلمسه في التجربة الأوروبية التي حرصت على تخصيص مشاريع إنتاجية وتنموية للمناطق الأوروبية الأقل تقدماً.

الخلاصة:

يتضح مما تقدم صعوبة الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية، والاعتبارات السياسية في عملية التكامل الاقتصادي. فالقرارات المتعلقة بالتكامل في مختلف القطاعات الاقتصادية هي في حقيقة الأمر قرارات سياسية، وتستند إلى منطلق قبول سياستين بجدوى المشاركة في التجمع الإقليمي.

وكلما تقدمت عملية التكامل، تطلب الأمر توسيع نطاق إعادة توزيع الصلاحيات والسلطات بين الدول الشركاء لصالح مؤسسات التكامل. وكلما لمست هذه الدول زيادة قيمة عائد التكامل فإنها تصبح أكثر قبولاً لمزيد من التنازلات المتقابلة عن جانب من صلاحياتها الاقتصادية التي هي في الواقع جزء من سيادتها في المجالات الاقتصادية لصالح مؤسسات التكامل الإقليمي.

ولكي تواصل عملية التكامل مسيرتها فإنها تتطلب لضمان مساندتها ودعمها من مرحلة لأخرى، التفكير دوماً في طرح مجموعة من حزم أو صفقات (PACKAGES) قبول سياسية/ اقتصادية/ أمنية يختلف مضمونها ومداها من

إقليم لآخر، ومن طرف لآخر، وهي التي تسهل عملية التوصل إلى الحلول الوسطى (COMPROMISES) التي يتطلبها دفع مسار التكامل في الاتجاه الإيجابي المطلوب، وبمعنى آخر خلق انسياب بين المجالات الاقتصادية والسياسية، فالتفاعلات الاقتصادية لا تحدث بمعزل عن الجوانب والأبعاد السياسية.

وكلما انتقل التكامل من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدماً تطورت الروابط والمصالح الحقيقية التي تجمع بين الدول الشركاء في التجمع الإقليمي، وكلما أصبحت الأسس الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية للتكامل أكثر رسوخاً، ازدادت دينامية عملية التكامل، وقويت قوة دفعها الذاتية (MOMENTUM) في اتجاه عمودي يعمق أواصر الاندماج الاقتصادي، ويوسع من دائرة المصالح المشتركة الجماعية، واتجاه أفقي يوسع حلقاته إلى أن يصل أي مرحلة يصعب معها التراجع. وفي جميع هذه المراحل يتكئ المسار الاقتصادي للتكامل على ظهيره السياسي، كما يجد التوافق السياسي مداه وصدى ترجمته العملية في ما يتم تحقيقه من نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي التكاملي. وبعبارة موجزة يحدث تزاوج على نحو فعال بين السياسة والاقتصاد لصالح التكامل.

وبطبيعة الحال فإن تحقيق هذا التزاوج يتطلب نضجاً سياسياً وتوظيفاً مناسباً لصلاحيات السيادة الوطنية في إطار العمل المشترك وهو أمر لم يتحقق بعد بالقدر الكافي والمطلوب ضمن تجربة الوطن العربي أو الخليجي. ويعود ذلك لحداثة ممارسة الدول العربية الخليجية لصلاحياتها السيادية الحقيقية شأنها شأن باقي الدول العربية. وهو ما يفسر غلبة طابع التسييس الزائد للمسائل الفنية والاقتصادية في العمل العربي المشترك تحت غطاء متشدد لممارسة السيادة الوطنية/ القطرية. يضاف إلى ذلك أن برامج العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي يغلب عليها العموميات. فهي لا تتضمن بصفة خاصة عنصراً مهماً ومحفزاً للدول الشركاء، وهو تحديد حجم المصالح القطرية التي سيحققها كل مشارك في العمل المشترك وبلغة الأرقام التقديرية، عبر المراحل المختلفة، حتى يسهم – لو توافرت – في إنضاج مفهوم السيادة المرن الذي يسمح بإعادة البعد السياسي إلى حجمه المناسب الذي يحقق نقطة التوازن الإيجابي مع البعد الاقتصادي ولا يصطدم به.

المبحث الثالث
المدخل الوظيفي لتحقيق التكامل وتطبيقاته على المستويين العربي والخليجي

إن الدعوة لإنجاز التكامل العربي أياً كان شكله ومضمونه لا يستهدف تحقيق مطلب قومي مشروع لأمة مجزأة وتوفير الشروط الأساسية للتنمية المستقلة فحسب، بل أيضاً لتوفير عناصر القوة والمنعة لحماية التنمية العربية من مطامع القوى المعادية ومواجهة المخاطر الحقيقية التي تهدد الكيان العربي. فمن دون التكامل لن يكون للعالم العربي حدود يحترمها الطامعون والأقوياء. فالتكامل هو القناة الموصلة لكل من الإنماء والأمن معاً.

ولقد جربت المنطقة العربية في السابق عدة مداخل للتكامل وتعثرت في أكثر من مرحلة، ثم دخلت في دائرة «الممكن» بعد أن ابتعدت عن المقاربة الاندماجية السياسية، وتبنت مداخل عملية لتوسيع نطاق المصالح الاقتصادية المتبادلة إلى أن وصلت إلى تبني مدخل المقاربة الوظيفية التي لم تتوافر شروطها المناسبة بعد بشكل كاف.

وسنتناول في هذا المبحث العناصر التالية:

أولاً: بداية الفكرة الوظيفية وافتراضاتها الأولية.

ثانياً: الوظيفية الجديدة وإضافاتها وظروف المنطقة الأوروبية.

ثالثاً: الوظيفية الجديدة وظروف المنطقة العربية.

رابعاً: تبني مجلس التعاون الخليجي للوظيفية الجديدة.

تتعدد المداخل التي يتم تبنيها لإقامة تجمعات أو اتحادات إقليمية هدفها تحقيق التكامل والاندماج والوحدة بين أعضائها. فنجد المداخل السياسية للاندماج التي تتمثل في عدة صيغ وأشكال ابتداء بالصيغة الكنفيدرالية، وهي عبارة عن تجمع لدول مستقلة، قررت أن تنضم في تحالف رسمي، وأن تتصرف كمجموعة سياسية

لتحقيق بعض الغايات المتفق عليها، ومروراً بالاتحاد الفيدرالي الذي يمنح كل دولة في الاتحاد استقلالية ذاتية محددة في الشؤون الداخلية، مع إسناد بعض الاختصاصات المهمة (كالدفاع والسياسة الخارجية وغيرها) للحكومة الفيدرالية المركزية. وانتهاء بالدولة الموحدة التي تمثل أعلى درجة في التوحيد السياسي، وتنشأ بمقتضاها دولة موحدة جديدة تندمج تحتها دولتان أو أكثر اندماجاً سياسياً واقتصادياً كاملاً.

وعلى مستوى المنطقة العربية نجد أنه قبل الثمانينيات كان الخطاب الوحدوي السائد يطالب بنوع من التشدد العاطفي بتحقيق الوحدة العربية الشمولية، وذلك عن طريق تذويب كل الدول العربية وصهر بعضها في بعض دفعة واحدة، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية، والتمايزات الاقتصادية والسياسية والبشرية، وكان هذا الخطاب يركز فقط على البعد السياسي للوحدة. والملاحظ عن هذه النظرة التي سادت المنطقة العربية في مرحلة المد القومي خلال الخمسينيات والستينيات، أنها اعتمدت في منطقها الجوانب الجيوسياسية والاستراتيجية لبناء الوحدة، وأغفلت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا السبب ظلت هذه النظرة مثالية، وكان أبرز تجاربها الوحدة المصرية السورية[٣٠].

وبعد إخفاق هذه الوحدة الاندماجية، وإخفاق عدة تجارب وحدوية أو اتحادات سياسية أخرى تبنت هذا المدخل، بدأت الدول العربية ومشاريعها للتجمعات الإقليمية الفرعية تتجه إلى المدخل الاقتصادي للتكامل والاندماج، وهي نظرة وفلسفة واقعية مختلفة عن النظرة الشمولية السابقة للوحدة.

وفي الواقع لقد تأثر الفكر الاقتصادي العربي في هذا المجال بالفكر الغربي بصفة عامة، وبتجربة السوق الأوروبية المشتركة بصفة خاصة، وما حققته من نجاح، وبحكم القرب الجغرافي للمجموعة الأوروبية من المنطقة العربية، وروابطها معها، والتأثير الثقافي المتبادل، وما استحدثته التجربة الأوروبية من أساليب للتكامل الذي شكل المدخل الوظيفي للاندماج في الإطار الفكري لها. وكان لهذه التجربة جاذبيتها خاصة على الصعيد العربي، دفعت إلى تقليدها أو اتباع خطواتها على الرغم من اختلاف ظروف المنطقتين. وبدأت منطقتنا في تجريب المدخل الوظيفي على نطاق واسع بعد أن تبنته استراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشتركة بصفة عامة.

أولاً – بداية الفكرة الوظيفية وافتراضاتها الأولية:

لقد طرأ على الفكرة الوظيفية عدة تطورات وإضافات وتعديلات علمية أعطتها فيما بعد مسمى «الوظيفية الجديدة» تتطلب لفهمها متابعة مسار الفكرة الوظيفية بإيجاز لنعرف كيف بدأت الفكرة الوظيفية؟ وماذا كانت افتراضاتها الأولية؟ وكيف تطورت على المستوى الإقليمي؟

يعود الفضل لدافيد ميتراني في وضع النواة الأولى للمدخل الوظيفي لتفسير عمليات التكامل على المستوى العالمي(٣١). ثم قام عدد من علماء السياسة والعلاقات الدولية وفي مقدمتهم ارنست هايس، بتطبيق محصلتها وأسسها – بعد تطويرها – على مستوى أقل اتساعاً وهو المستوى الإقليمي.

وتقوم الوظيفية على فكرة أن التعاون بين مجموعة من الدول لا يتم وفق صيغة أو ترتيبات جاهزة، وإنما تتحقق تدريجياً خطوة خطوة لتجنب مخاطر الاندماج الكلي المبكر الذي لم تتوافر شروطه بعد بأن يتم البدء بالتعاون في ميادين السياسة الدنيا، أي تلك التي ليست على قدر كبير من الأهمية، كالقضايا الاجتماعية والثقافية العامة، والتي يمكن اقتطاعها من ميادين السياسة العليا كالشؤون السياسية، وقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الأيديولوجية والرمزية(٣٢)، مما يعطي الحكومات والشعوب المشاركة في التجمع الإقليمي وقتاً أطول لكي يألفوا تدريجياً عادات العمل الجماعي معاً، واكتساب مهارات التكامل المستقر، وتلمس عائده البعيد المدى والمجزي.

وقد بنت الوظيفية في تصورها الأولي آلية عملها، وتفعيل مقوماتها النظرية والعملية على أساس عدد من الافتراضات في مقدمتها:

– أن الوظيفية ترى أنه من المناسب لتحريك عملية التكامل أن يتم التركيز في البداية على التعاون التدريجي في مجال السياسات الدنيا من خلال إعطاء الخبراء والفنيين سلطة كافية بإطلاق أيديهم في صناعة القرار، وتنفيذ السياسات في هذه المجالات، وهذه السياسات لا بد من أن يكون لها مردود منفعي على قطاعات واسعة من المجتمعات في الدول المعنية. واتباع أسلوب الإنجاز المرحلي على هذا النحو يمكن أن يقود إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية ومجالاتها.

- أنه خلال المراحل الأولى تتبلور وتنمو عملية تسييس (POLITICIZATION) تدريجي للمجالات والأهداف التي كان ينظر إليها على أنها أمور فنية في البداية، ويتم توسيع دائرة العملية التكاملية[٣٣]، وتزايد شبكة المصالح والترابطات على هذا النحو لا بد وأن يضعف في المدى البعيد من إمكانات وقدرة القيادة السياسية في الدول في محاولتها لانتهاج سياسات متعارضة في مجال السياسة العليا عند تعاطيها مع المتغيرات والتطورات في محيطها الداخلي الخارجي[٣٤].

- يؤدي النجاح المتحقق في القطاعات التي يقع عليها الاختيار المتتالي، وحدوث تشابك في مصالح الدول الأعضاء فيها، يؤدي بدوره إلى عملية نسج بطيئة للتكامل المجتمعي من أسفل، وإلى توسيع نطاق مجالات التكامل والمصالح المتبادلة إلى أن تنتهي بالوصول بالعملية التكاملية إلى مرحلة يصعب التراجع عنها، وتصبح السلطة السياسية أسيرة لهذه المصالح التي تقوى نتيجة دعم المواقف الشعبية لها، وتبدأ القيادات السياسية في إزالة العقبات السياسية التي تعترض سبيل تحقيق مراحل تكامل أكثر تطوراً. والوصول إلى هذه المرحلة يجعل من الصعب على القيادات السياسية انتهاج سياسات مضادة في مجال السياسات العليا، إذ يصبح ثمن تعطيل نمو المصالح المتحققة مكلفاً جداً لها، وينجم عن ذلك أن دور الدولة ومفهوم السيادة يفقدان قيمتهما العملية، ومن ثم الفعلية، وتتحول هذه القيمة أو الدور إلى مؤسسات التكامل الإقليمي تدريجياً[٣٥].

غير أن من يلاحظ أنه عندما راهن دافيد ميتراني على هذا التدفق الانتشاري لمراحل عملية التكامل، لم يكترث لاحتمال حدوث تراجع في العملية التكاملية، إذا ما كان الفشل هو العائد المتحقق من التجربة التكاملية في القطاع الذي تم اختياره، والتركيز عليه ليكون العربة التي تقود قافلة التكامل، ونقطة الانطلاق في العملية التكاملية. بالإضافة إلى أن المنهج الوظيفي التقليدي على هذا النحو سيستغرق وقتاً طويلاً، قد يشهد مستجدات قد تغير بشكل سلبي واقع العلاقات بين الدول الشركاء في التجمع الإقليمي. كما أخذ على المدرسة الوظيفية مثاليتها المطلقة من حيث تقسيمها النظري للقضايا – سياسة دنيا – وهذا التقسيم لا يمكن أن يحدد نظرياً أو أن يعمم فهو يرتبط برؤية كل سلطة سياسية، ومضمون تثمينها للقضايا التي تواجهها[٣٦].

ومن هنا بدأ التفكير في إدخال تعديلات وإضافات للمدخل الوظيفي التقليدي في إطار ما يعرف بالإطار النظري «للوظيفة الجديدة» التي تتحاشى تقديم التأكيدات والتعميمات المنظومية، وتركز بشكل أساسي على اعتبار أن مصلحة الفاعلين في قيام التكامل أمر مسلم به، وتجعل منها نقطة الانطلاق في بحوثها وهو ما سنتناوله في الفقرة التالية.

ثانياً – الوظيفية الجديدة وإضافاتها وظروف المنطقة الأوروبية:

قام ارنست هاس وجوزيف ناي بتطوير أفكار دافيد ميتراني في إطار ما أسمياه بـ «الوظيفية الجديدة NEW-FUNCTIONALISM» التي تستند فاعليتها وديناميكيتها على ما أسمياه بعامل الانتشار (SPILLING OVER) الذي تتوسع من خلاله المصالح المشتركة للنخبة السياسية والمؤسسات الحكومية(٣٧).

ويلاحظ أنه في الوقت الذي ركز فيه هاس وناي على أهمية الاعتبارات والمصالح الاقتصادية، لم يغفلا أهمية البعد السياسي، والعوامل السياسية، ودور النخب السياسية وغيرها. ويضاف إلى ذلك أنهما إن كانا قد افترضا إمكانية الفصل في بعض المراحل بين ما هو سياسي، وما هو غير ذلك، فإنهما كانا يريان أن ذلك ليس ضرورياً، وإن كان ممكناً من الناحية العملية. وبصفة عامة تقوم الوظيفية الجديدة على عدد من الافتراضات في مقدمتها:

- أن أي مستجدات أو قضايا تفرزها خطوة تكاملية لا يمكن حلها، والتعاطي معها إلا بخطوة تكاملية متقدمة حتى تصل العملية في نهاية المطاف إلى مرحلة الانصهار أو الاندماج البنيوي اقتصادياً وسياسياً إلى أن تصل إلى تحقيق الهدف الأعلى وهو الوحدة السياسية.
- تفترض الوظيفية الجديدة على هذا النحو وجود قوة دفع مستمرة في اتجاه العمل التكاملي بفضل ما يسمى بظاهرة الانتشار (SPILL-OVER) – كما سبق أن ذكرنا – فالعملية التكاملية الاندماجية قد تبدأ بتحقيق التعاون في أحد الميادين أو القطاعات الفنية، ويفترض أن يكون للنجاح المتحقق فيها قوة دفع تكفي لحث قطاعات أخرى على مزيد من الاندماج بسبب التشابك بين مختلف القطاعات الفنية، مما يؤدي إلى إزالة الشكوك المتبادلة، وخلق ولاءات من نوع جديد تجاه مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك الوليدة.

- يقترب مضمون الوظيفية الجديدة – على هذا النحو – من جوهر الوظيفية التقليدية إلا أن الأولى أي «الوظيفية الجديدة» تشدد على دور جماعات أصحاب المصالح في دفع مسار عملية التكامل نتيجة المردود النفعي الذي تجنيه من تطوير عملية التكامل، مما يجعلها تقف بشدة في وجه أي محاولة من السلطة السياسية الوطنية لإيقاف المسار التكاملي، وبذلك يتم الاقتراب التدريجي بعد ذلك إلى المجالات السياسية والعسكرية، وذلك من خلال توسيع نطاق ومجال العملية التوحيدية(٣٨).
- يعطي منظرو الوظيفية الجديدة الأولوية للدينامية المتصاعدة لعملية اتخاذ القرار (SPILL OVER) وليس للأهداف الكبيرة، وهم يرون أن أغلبية الفاعلين السياسيين يصبحون غير قادرين على أن يتخذوا سبيلاً للسلوك السياسي لفترة طويلة بقصد تحقيق هدف يكونون قد حددوه مسبقاً. ويعتقد هؤلاء المنظرون أن الفاعلين تزل أقدامهم، تدريجياً وهم ينتقلون من مجموعة من القرارات إلى مجموعة أخرى لأنهم لا يستطيعون التنبؤ بكل آثار ونتائج المجموعة الأولى(٣٩).

ولكن يؤخذ على مدخل «الوظيفية الجديدة»، أنه يصعب التمييز في العملية التوحيدية بين جوانب سياسية وأخرى غير سياسية حتى لو مرحلياً. كما أن الخلل الأساسي للنظرة الوظيفية الجديدة للتكامل هو اعتمادها المصالح الاقتصادية، وتبادل المنافع كدافع وحيد للعملية التوحيدية، إلا أنه من الصعب الاستمرار في العملية التكاملية في بعدها الاقتصادي من وراء ظهر السياسيين، أو على الرغم من إرادتهم كما توصي بذلك النظرية الوظيفية الجديدة. كما أن الطريق الاقتصادي لا يقود في ذاته، مجتمعاً مجزأ أو كيانات سياسية مستقلة إلى الاتحاد السياسي. فاستمرار ونجاح التكامل يتطلب التزام السياسيين بها، وتوافر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك(٤٠).

ونحن نعتقد – ولا سيما بالنسبة للمنطقة العربية – أنه لا بد من حدوث توافق وتوازن بين التقدم في المستويين الاقتصادي والسياسي. فوجود تطور اقتصادي يصعب استمراره دون مستوى مناسب ومواز من التطور السياسي يدفعه ويعززه، فالتوجه الاقتصادي يتأتى ويتحدد عبر إطار وموقف سياسي مقابل. فتوافر التوافق السياسي أو انعدامه يمكن أن يكون له آثار دافعة أو تفكيكية SPILL BACK. يضاف إلى ذلك أنه إذا كان التسييس لا يظهر إلا في مرحلة متأخرة في

التكامل بين البلدان المتقدمة فإنه يكون مبكراً بين البلدان النامية، وهو يشكل قيداً على المبادرات البيروقراطية، وعلى إمكانية عقد الصفقات للتكامل (PACKAGS DEAL) نتيجة التمسك بمفهوم جامد للسيادة الوطنية[٤١].

ولقد كانت الدول الأوروبية واعية لهذا التطور في مضمون المدخل الوظيفي التقليدي، وإشكالياته. كما وجدت التجربة الأوروبية أن الوظيفية الجديدة غير كافية، ولذا كان من الصعب تصور أن تكون تجربة التكامل الأوروبي قد تمت بمعزل عن عدد من الأفكار الإضافية الأخرى كأفكار فورتسي الفيدرالية، ومن أبرز دعاتها أمنياتي اتزيوني، والتفاعلية كما طورها كارل دويتش بنظرية الاتصال[٤٢].

وواقع الأمر أن تجربة التكامل والوحدة الأوروبية تعتبر بمثابة التطبيق الحي والنموذجي لجوهر ومنطق النظرية الوظيفية، والوظيفية الجديدة. فقد جمعت هذه التجربة وبشكل موفق بين خليط من الأفكار التكاملية لخلق نموذجها الخاص بها، والأنسب لظروفها، ودرجة تطورها السياسي والاقتصادي. فضلاً عن اعتمادها على ما لديها من أطر مؤسسية قوية ومتطورة، كما اتبعت أسلوباً متدرجاً للتكامل.

فقد بدأت التجربة الأوروبية بتطبيق المدخل الوظيفي في قطاع الفحم والصب عندما تم إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥٢، وكان النجاح الذي تحقق في هذا القطاع عاملاً أساسياً أغرى بتوسيع نطاق العملية التكاملية ليشمل قطاعات أخرى، فأضيفت إلى «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب» جماعتان أخريان عام ١٩٥٨ هما «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» (السوق الأوروبية المشتركة)، و«الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية»، لتبدأ عملية الانطلاق الكبرى لتجربة التكامل والوحدة الأوروبية. وبالتدرج اتسع نطاق التعاون لينتقل من التعاون القطاعي إلى محاولة الاندماج الاقتصادي الكامل ثم إلى التعاون والتكامل المتدرج في المجالات السياسية والأمنية.

ويلاحظ على التجربة الأوروبية أنها تميزت بما يلي:

- تمتع مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بعض الميادين والمجالات بسلطات حقيقية في مواجهة الدول الأعضاء، حيث يحق لها إصدار قرارات ملزمة وواجبة النفاذ في الميادين والمجالات التي حددتها المعاهدة، وهي ميادين ومجالات متعددة ومهمة، مما يضفي على تلك المؤسسات سمة فوق قومية.

- كما تتمتع المؤسسات المشتركة بسلطات تشريعية وأخرى تنفيذية وثالثة قضائية، وتعتمد مبدأ الفصل الكامل بينها. وعلى الرغم من أن التوازن بين هذه السلطات لا يزال مختلاً لصالح السلطة التنفيذية. إلا أن هناك محاولة جادة لإقامة التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات(٤٣).
- وفضلاً عن ذلك تتسم الدول الأعضاء في هذا الاتحاد بالتجانس السياسي المتمثل في تبني الديمقراطية القائمة على الليبرالية السياسية أساساً للحكم، وتنظيم المجتمعات في الداخل. وقد لعبت الممارسة الديمقراطية دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التكامل والاندماج، ولا سيما أنها تتم وفقاً للمنهج الوظيفي، باعتبارها عملية مؤسسية في المقام الأول. فضلاً عن أن الديمقراطية تعتبر من ناحية أخرى أداة شعبية مهمة جداً لضبط إيقاع وسرعة حركة المسيرة التكاملية، ومن خلالها يتم إيجاد الحلول الفنية للعديد من العقبات السياسية.
- إن هذه التجربة أوضحت صعوبة الفصل التام بين البعد الاقتصادي والبعد السياسي وإنما يتعلق الأمر بترتيب الأسبقية في كل مرحلة. إذ يصعب تصور استكمال مسار التكامل والاندماج الأوروبي دون توافر الدعم السياسي بشكل كاف. فقد هيأت طبيعة الأنظمة السياسية والاجتماعية الأوروبية المتسقة الطريق لتقديم العامل الاقتصادي على العامل السياسي في بعض المراحل. لكن ينبغي أن نتذكر أن توافر العامل السياسي التوافقي هو الذي هيأ الظروف الموضوعية المواتية للعامل القتصادي ودفعه ليعمل بانتظام على تحقيق مزيد من التكامل.
- يضاف إلى ذلك عامل مهم يتمثل في دور الثقافة السياسية الداعمة لفكرة الوحدة الأوروبية وتنمية الشعور بأهمية الانتماء مستقبلاً لمجموعة أوروبية مندمجة، وبلورة الإحساس بضرورات التكامل الأوروبي لمجابهة التحديات الاستراتيجية في عالم ما بعد الحرب. وقد قامت مجموعات من النخب الأوروبية بهذه المهمة الحيوية لتوفير الشروط الإدراكية لنجاح مشروع الاندماج الأوروبي حين كان في طور التكوين، وبرز من بين هذه النخب شخصيات من أمثال جون مونيه الذي طرح أفكاراً عملية لحل عقدة الأمن المستعصية في العلاقات الألمانية الفرنسية، والمشروع الذي تبناه شومان وزير الخارجية الفرنسي في ذلك الوقت لإقامة «الجماعة الأوروبية للفحم والصلب» عام ١٩٥٢(٤٤).

ثالثاً – الوظيفية الجديدة والمنطقة العربية:

نلاحظ على مستوى المنطقة العربية أنه منذ أكثر من خمسة عقود، والمفكرون العرب يتقدمون بخطط وأفكار لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وكانوا سباقين في مجالات عدة. فقد سبقوا الأوروبيين وغيرهم في موضوع التكامل. ثم تقدموا بأفكار ومداخل متعددة في هذا المجال، بعد أن بدأت الخطوات الأولى في التكامل الأوروبي، حيث أدخلوا عليها بعض التعديلات مسايرة للزمن والمتغيرات[٤٥]. إلا أن الجدل الذي احتدم خلال مرحلة المد القومي بين مدى ملاءمة المدخل السياسي للتكامل و المدخل الاقتصادي لتحقيق الهدف ذاته، استهلك زمناً وجهداً في وقت تجاوز فيه العالم هذا الجدل. فمعظم نظريات الاندماج والتكامل المعروفة بأنها لا سياسية – مثل الوظيفية، والوظيفية الجديدة وغيرها – لم تستبعد البعد السياسي تماماً من تحليلاتها. كما أن النظريات السياسية للوحدة لم تهمل الأبعاد الاقتصادية في مناهجها[٤٦].

وقد أدى فشل الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨–١٩٦١)، أولى تطبيقات المدخل السياسي للوحدة، إلى تراجع هذا المدخل وإضعاف التيار القومي الذي كان ينادي به وإفساح المجال أمام المدخل الوظيفي للتكامل العربي. ففي مرحلة لاحقة اتجهت الدول العربية في جهودها وتجاربها التكاملية الاندماجية إلى محاكاة دول أوروبا الغربية، فنجد أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعا م١٩٦٢ أريد منها أن تكون تقليداً لاتفاقية روما لعام ١٩٥٧ بين الدول الأوروبية، والذي أعقبها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة. وأعقب اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية اتفاق السوق العربية المشتركة ١٩٦٤. وخلال الفترة التي امتدت بين عامي ١٩٦٤–١٩٨٠ اختارت الدول العربية شأنها شأن عدد من مجموعات الدول النامية، مدخل التحرير الكامل للتجارة، وانتقال عناصر الإنتاج بين الأقطار العربية الأطراف في الاتفاقية والسوق المشتركة، وإلغاء أية إجراءات تمييزية في ذلك، وذلك تطبيقاً لنظرية الاندماج الوظيفي دون أن يتوافر للمجموعة العربية الحد الأدنى من الشروط التي توافرت للمجموعة الأوروبية. وقد أثبت التحليل النظري والواقع التطبيقي معاً أن هذا المدخل يؤدي عند الاقتصار عليه لتحقيق الاندماج، إلى العديد من الآثار السلبية التي تكون نتيجتها في النهاية عرقلة عملية الاندماج، أو التكامل المأمول فيها. فمفهوم الاندماج

الاقتصادي الذي تبنته المجموعة العربية لم يكن وليد البيئة العربية وظروفها، ولم يستهدف تحقيق التنمية المشتركة أو تغيير الهياكل السوسيواقتصادية الموروثة. وأصبح مسار الاندماج العربي منذ البداية أسيراً لتقليد التجربة الأوروبية دون توافر شروطها البنيوية، أو تملك القدرة على إعادة هيكلة الواقع العربي بخلق قواعد جديدة للإنتاج والتبادل. ولا لم تنجح نصوص اتفاقيات التكامل العربية – على حبكتها – في خلق تيارات جديدة للتبادل التجاري بين أطرافها.

ولذلك يلاحظ أن استراتيجيات العمل العربي المشترك في منتصف السبعينيات تقلص فيها الشق السياسي، وغلب المدخل التقني الاقتصادي حتى تكون قابلة للتسويغ والإقناع في ظل المناخ العام الذي صاحب مرحلة الانحسار القومي، وتزايد النزعة القطرية، وأصبح التوجه العربي الجديد متأثراً على هذا النحو، وإلى حد كبير بالمدخل التكاملي الوظيفي سواء من ناحية الفكر أو التطبيق، مع السعي لتبني هذا المدخل ليتفق قدر الإمكان مع خصوصية المنطقة العربية[٤٧].

وقد استندت رؤية أنصار تطبيق المدخل الوظيفي على المستوى العربي إلى جملة من الافتراضات من بينها:

- أن السبب الرئيسي لأزمة النظام العربي هو تعذر التوصل إلى توافق أو تراض سياسي حول القضايا المهمة المتعلقة بالعمل العربي المشترك.
- أن هذه الاختلافات لا تقوم بالدرجة نفسها. إذ غالباً ما تكون الخلافات الحادة محصورة في مجال الأمن القومي وأمن النظم، على حين أن من الممكن الوصول إلى درجة معقولة من التراضي حول قضايا العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والوظيفية.
- أنه من الممكن فصل أو اصطناع مسافة بين الخلافات السياسية، والعمل المشترك في المجالات الوظيفية والاقتصادية.
- أن النظام العربي يمكنه أن يتطور كنظام إقليمي على أساس اطراد تعميق وتوسيع التعاون في المجالات الوظيفية والاقتصادية كمرحلة أولى، وهي مرحلة تقود حتماً في المدى البعيد إلى خلق الشروط اللازمة للتوافق أو التراضي في قضايا العمل السياسي العربي المشترك، وربما التكامل أو الاندماج السياسي[٤٨].

غير أن التعاون الاقتصادي والوظيفي على المستوى العربي لم يصل – في تقدير البعض – إلى الحد الأدنى من الحرج الذي يضع العمل المشترك على مسار النمو الذاتي. ويرجع ذلك إلى أن الافتراضات الأساسية في المنهج الوظيفي لم تتمتع إلا بمصداقية جزئية فقط. فلم تنجح الجهود العربية إلا جزئياً في منع انعكاس الخلافات السياسية العربية سلباً على التعاون الاقتصادي والوظيفي لعدد من الاعتبارات في مقدمتها:

- أن منطق العلاقات العربية – العربية يبدو أقرب إلى منطق الحزمة الكاملية (PACKAGE DEAL) منه إلى منطق قابلية الفصل والتحييد في مجالاتها.
- أن مجمل حصيلة التعاون الاقتصادي والوظيفي – في حالة النظام العربي – لم يصل بعد لدرجة من تشابك المصالح ذات الوزن تغري بعدم الانسحاب منه. فهناك إمكانية نظرية وعملية للتخلي عنه، وتعويضه بالتعاون بين دول عربية ودول غير عربية، وعدم وجود تكلفة كبيرة لإلغائه كلية. وتتمثل المصالح الأساسية لغالبية الدول العربية في روابط اقتصادية مع دول غير عربية تصل إلى حد التشابك. ولذلك لم يرق التبادل والتكامل الاقتصادي العربي بعد إلى مستوى الحاجة الضاغطة (a need)، بل استمر الوضع يراوح مكانه في حدود الرغبة (a desire). وشتان بين الحاجة والرغبة.
- أن النظم الاقتصادية العربية في أغلبها لا تقوم على كفاءة الأداء والفاعلية والرشد الاقتصادي، فأساليب وفلسفة الإدارة الاقتصادية العربية تقوم على طابع سلطوي مماثل للسلطة السياسية. بل إن السلطوية الاقتصادية هي المرادف والأداة الرئيسية للسلطوية السياسية. ويقود ذلك عملياً إلى جعل ميدان التعاون الاقتصادي والوظيفي تابعاً للتوجهات السياسية للقادة[٤٩].
- أننا ما زلنا في عالمنا العربي نميل لإعطاء أولوية للقضايا والاعتبارات السياسية على القضايا الاقتصادية، وإن كانت هناك محاولات من البعض لتغيير سياساتهم، وتقديم الاقتصاد كآلية لتوجيه علاقاتهم الإقليمية وسياستهم الخارجية، إلا أن هذا التوجه ما زال – في تقدير البعض – محاولات متواضعة[٥٠].

رابعاً – تبني مجلس التعاون الخليجي للوظيفية الجديدة:

نلاحظ على مستوى منطقة الخليج والجزيرة العربية، أنه في الوقت الذي تتحدث فيه ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقع في

١٩٨١/٥/٢٥ عن «الرغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها، واستهدافاً لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها، واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها، وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها»، فإنه بالرجوع لنصوص الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعتها دول مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١/٦/٨ نجد أنها تتحدث في ديباجتها عن العمل من أجل تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك التشريعات التجارية والصناعية، والنظم الجمركية المطبقة فيها، والتنسيق التنموي المشترك. يعني ذلك أن هاتين الوثيقتين الخليجيتين أخذتا بمفهوم وظيفي معدل لمفهوم التكامل والاندماج، يجمع بين إزالة الحواجز، وتوحيد الأنظمة والنسق الإنمائية. يشير إلى هذا التوجه ما ورد في تقرير الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في مجلس التعاون الخليجي من أن هذه الدول رأت اتباع المرحلية والتدرج نحو تحقيق التكامل في مجالات غير حساسة (القطاعات الاقتصادية) ثم الانتقال تدريجياً إلى المجالات السياسية والدفاعية والأمنية(٥١).

غير أنه بالنظر للتجربة الخليجية نجد ابتداء أنه يصعب من ناحية المبدأ المقارنة بين ظاهرتين أو تجربتين كالتجربة الأوروبية والخليجية فهما غير قابلتين للمقارنة أصلاً، أو لا يوجد بينهما حد أدنى من القواسم المشتركة يسمح بهذه المقارنة. فلكل تجربة خصوصيتها وظروفها وبيئتها، وغرستها الاقتصادية والسياسية، كما أننا من أنصار الابتعاد عن أسلوب تقليد تجارب تكامل الآخرين. إلا أن ذلك لا يمنعنا من الاستفادة من حصيلة هذه التجارب ودروسها التي تمثل خبرات متراكمة مهمة لجهد إنساني وعلمي وتطبيقي يمكن عن طريق دراستها استخلاص ما قد يصلح منها لظروف بيئتنا الخليجية العربية.

وهناك عدد من الفوارق تعكس التباين في ظروف وأوضاع المجموعة الأوروبية، والمجموعة الخليجية العربية في مقدمتها(٥٢).

– إن تجربة السوق الأوروبية المشتركة قامت على تعظيم الدخل القومي، ويقاس مدى نجاح جهود التكامل بين دولها بمدى زيادة التجارة الخارجية والمصالح المتبادلة بينها وإسهامها في الدخل القومي لها، وهذا أمر طبيعي، فالبلدان الصناعية

المتكاملة هي أفضل العملاء بعضها لبعض، ومن هنا فإن لتحرير التجارة المتبادلة بينها أثره الإيجابي الملموس على اقتصاداتها.

وإذا نظرنا إلى وضع المجموعة العربية الخليجية نجد أننا أمام وضع اقتصادي مختلف بشكل جوهري عن الواقع الأوروبي. فحجم التبادل التجاري بين الدول العربية الخليجية بعضها مع بعض ما زال ضئيلاً للغاية مقارناً بحجم تجارتها الخارجية مع العالم، ويعود ذلك بطبيعة الحال إلى طبيعة تركيبها الاقتصادي والإنتاجي المتماثل، وتصديرها لمعظم إنتاجها النفطي إلى الدول الصناعية، ودرجة اندماجها المرتفعة في النظام الاقتصادي العالمي، فضلاً عن أن طبيعة المستوردات غير متوافرة بدرجة كافية في أغلب الدول الخليجية. ومن هنا فإن خفض أو إلغاء القيود الجمركية بين دول المجموعة العربية الخليجية لا يكفي في حد ذاته لإحداث نتائج حاسمة بالقدر المأمول فيه، نظراً للضيق الشديد لقاعدتها الإنتاجية المحدودة التنوع.

– إن المجموعة الأوروبية هي دول صناعية لها بحكم تركيبتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مدخل ومفهوم للتنمية والتكامل يختلف عن جوهر ومضمون المجموعة العربية الخليجية، ومن ثم فإن سلم أولويات التكامل في كل منهما لا بد أن يختلف. فإنشاء الاتحاد الجمركي لا يكفي وحده للتهيئة للتكامل الاقتصادي في مجموعة الدول العربية الخليجية. إذ لا بد أن يتم بالتوازي مع ذلك التخطيط أولاً لإنتاج سلع تتبادلها.

– من المعروف أن الفروق في حيازة عوامل الإنتاج بين الأقطار المختلفة هي التي تفتح الباب أمام التبادل التجاري. ذلك أن كل دولة تقوم بتصدير السلع التي تستوعب عوامل إنتاجها المتوافرة لديها، وتتمتع بمزايا نسبية وديناميكية مقارنة، وتقوم باستيراد السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها لنقص شديد في عوامل الإنتاج اللازمة لها؛ ولذا فإن القول بأن التجارة تعد إلى حد معين بديلاً عن انتقال عوامل الإنتاج واقع ينطبق على حالة المجموعة الأوروبية. أما بالنسبة لدول المجموعة الخليجية. فلا يوجد بينها تباين واضح في عناصر الإنتاج. فهي إجمالاً تعد أحادية الإنتاج؛ ولذا فإن مجال تمتع دولة خليجية بمزايا نسبية دون دول خليجية أخرى محدود جداً. وهذا الوضع لا يتيح مجالاً واسعاً لتطبيق مبدأ المزايا النسبية. فالخصوصية الاقتصادية الخليجية ربما تتطلب البحث عن مداخل أخرى معدلة، كأن يتم مثلاً إعطاء وزن مرجح إضافي

لمعيار اقتصاديات أو وفورات الحجم على المستوى الإقليمي أكثر مما يعطي لمعيار المزايا النسبية عند اختيار بعض المشروعات المشتركة الخليجية، سواء على مستوى كل دولة خليجية أو على مستوى دول مجلس التعاون كمجموعة.

ولهذه الاعتبارات وغيرها، يرى البعض – وأتفق معهم في الرأي – أن الصيغة الوظيفية التقليدية تفتقد دوافع قوية في حالة مجلس التعاون الخليجي مستندين في ذلك لعدد من الاعتبارات من بينها «أن تطبيق الصيغة الوظيفية للتكامل الإقليمي لا بد أن يشعر شرائح كبيرة من الناس بحاجتهم للعمل في نطاق جغرافي أوسع لتعزيز مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية». وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي، يتمتع المواطنون بمستويات معيشية مرتفعة في الأصل. وقد لا تكون حاجتهم للعمل في نطاق جغرافي أوسع حافزاً كافياً لتأكيد خصوصية هذا النطاق بما يجعله مشروعاً تكاملياً. إلا أن وجود تباين نسبي بين مستويات المعيشة في دول مجلس التعاون الخليجي قد تشكل مستقبلاً حافزاً إضافياً لتنقل بعض قوى العمل الخليجية من منطقة خليجية إلى أخرى مما يسهم في الروابط التكاملية بينها. كما أن المدرسة الوظيفية التقليدية لا تطرح إجابة محددة لقضية التعرض الاستراتيجي لدول مجلس التعاون، حيث إنها تتصور عملية تكوين جيوش موحدة وخلق قوة ردع مشتركة باعتبارها محطة أو خطوة أخيرة في عملية ارتقائية طويلة المدى. «ويخلص أصحاب هذا الرأي إلى القول إن المدرسة الوظيفية الجديدة قد تبدو أكثر إغراء، وأكثر مقبولية بالنسبة لتجربة مجلس التعاون الخليجي. فهذه المدرسة تنظر للتكامل الإقليمي كعملية مؤسسية أكثر منها سياسية أو اقتصادية محصنة. وتوفر المؤسسات جسراً بين السياسي والاقتصادي»[٥٣].

ولذا يلاحظ أن الذين أعدوا مشروع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعت بين دول مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١/٦/٨ تبنوا منهجاً وظيفياً للتكامل متعدد المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها. فعلى المستوى الاقتصادي سعت الدول الشركاء لإقامة الاتحاد الجمركي بينها في هذه المرحلة كآلية للتعاون تهدف إلى زيادة التبادل والترابط والتشابك بين مصالحها الاقتصادية[٥٤]. ولم يفتهم – في نفس الوقت – أن يخصصوا فصلاً كاملاً من هذه الاتفاقية (الفصل الثالث: من المادة العاشرة حتى المادة الثالثة عشرة) لما أسموه بـ (التنسيق الإنمائي)، أي

التنسيق بين خططها الإنمائية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي، فضلاً عن التطلع للتنسيق في مجال الصناعة النفطية والصناعية وغيرها، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع هياكلها على المستوى الإقليمي الخليجي.

كما اتجه المجلس لتحقيق التنسيق والتكامل في المجالات السياسية (السياسية الخارجية)، والاستراتيجية (السعي لتكوين قوة تدخل سريع خليجية «درع الجزيرة» وتنسيق السياسات التسليحية)، فضلاً عن مجالات عديدة أخرى كالأمن الداخلي والثقافة والإعلام.

كما تجدر الإشارة إلى أن مجلس التعاون الخليجي الذي تبنى المدخل الوظيفي للتكامل، أدخل خلال مراحل التطبيق عدداً من الإضافات والتعديلات جعلتها أقل تأثراً بالتجربة الأوروبية، وأكثر اقتراباً من الواقع الخليجي. وإذا كانت بؤرة البحث لم تتوحد تماماً في هذا الشأن واستمر الدارسون في مراقبة عمليات التكامل الخليجي من زوايا مختلفة، فإنه يمكن القول بشكل عام لضيق المجال، إنه قد تم إدخال ثلاثة تعديلات وإضافات مهمة خلال العقدين اللذين عاشهما مجلس التعاون الخليجي وهي:

- أنه بجانب تكوين إطار مؤسسي لعملية تنسيق السياسات الخارجية سواء على مستوى القمة، أو مستوى اجتماعات وزراء الخارجية الدورية، تم استحداث منصب الأمين العام المساعد للشؤون العسكرية.
- كما تم إنشاء «الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى» لتوفير شكل من أشكال المشاركة الشعبية في أعمال المجلس وأنشطته.
- كما تمت إضافة اجتماع للقمة سمي «بالقمة التشاورية» التي تنعقد كل ستة أشهر مما يسمح بمناقشة الأمور ذات الأهمية الخاصة دون انتظار موعد القمة الدورية العادية.

الختام

خلاصة القول إن الوظيفة الجديدة جاءت لتضيف أبعاداً جديدة لأدبيات ومفاهيم ومناهج التكامل، وقدمت إطاراً فكرياً استفادت منه جهود التكامل الأوروبي التي استطاعت أن تعدل بعض فرضياته لتتكيف مع المعطيات الأوروبية ومتغيراتها، ونجحت في ذلك إلى حد كبير.

وقد تأثرت المنطقة العربية بدورها بالمدخل الوظيفي للتكامل، وذهبت إلى حد اتباع خطوات بعض التجارب الأوروبية دون أن تتوافر للمجموعة العربية المقومات والهياكل الاقتصادية والمؤسسية الأوروبية، وهو ما يفسر جانباً من تعثر جهود التكامل العربية، والتي حاولت في مراحل لاحقة تعديل مساراتها ومضامينها، ولكنها لم توفق في ذلك بالقدر المأمول فيه. ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى ميل الدول العربية إلى المبالغة في تسييس علاقاتها بعضها ببعض، وحساسية مفرطة تجاه مفهوم سيادة الدولة، وتبنيها مفهوم السيادة المطلقة الذي تجاوزه الواقع العملي، مما أدى في معظم الحالات إلى عرقلة جهود تطوير العلاقات الاقتصادية بينها، ولا سيما أنها جميعاً تعاني تشابه اقتصادياتها وبصفة خاصة دول الخليج العربية التي تعتمد على النفط كمورد أساسي لضيق القاعدة الإنتاجية.

وجاءت تجربة مجلس التعاون الخليجي لتعلن ابتعاداً صريحاً عن المدخل السياسي للتكامل بتبني المدخل الوظيفي للتكامل متمثلاً في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي عكس مضمون نصوصها – نظرياً – محاولة لتبني فرضيات المدخل الوظيفي خليجياً أي بإعادة تكيفه مع البيئة الخليجية وظروفها بتركيزها على التنسيق الإنمائي لخلق قاعدة إنتاجية أكثر تنوعاً، فضلاً عن السعي لإحداث التكامل في مجالات أخرى سياسية، وأمنية، واجتماعية وغيرها، بالإضافة إلى إدخال تعديلات مؤسسية على نظامها الأساسي وتعطي في نفس الوقت أهمية للعوامل السياسية والمؤسسية لعملية التكامل وهي العوامل التي أهملتها الوظيفية التقليدية.

كما أن التكامل الإقليمي من هذا المنظور، يعتبر عملية مؤسسية أكثر منها سياسية أو اقتصادية محضة. وتوفر مؤسسات التكامل جسراً بين السياسي

والاقتصادي وتحقيق التفاعل الإيجابي بينهما. إلا أن دور المؤسسات في منطقتنا العربية ما زال متواضعاً ومحدود الفاعلية والصلاحيات. ومع ذلك تبقى ملاحظتان:

- إن تبني دول الخليج العربية للمنهج الوظيفي للتكامل من شأنه أن يتيح فرصاً أفضل لتطوير العلاقات والمصالح المتبادلة بينها وبعضها مع بعض، وكلما تزايد نطاقها فإن ذلك يحميها من تداعيات الآثار السلبية للخلافات السياسية، ولكن ذلك يتطلب مزيداً من العمق الزمني ليتنامى خلاله حجم المصالح المتبادلة إلى أن تصل إلى درجة يصعب معها التخلي عنها، ويتدعم خلالها دور مؤسسات التكامل الخليجي(٥٥).
- كما يتطلب الأمر – بطبيعة الحال – أن يتم وضع برامج تفعيلية لزيادة تنويع الهيكل الاقتصادي للدول الخليجية؛ لأن ذلك يشكل المصدر الرئيسي لخلق قاعدة عريضة للتبادل بينها. ولا شك أن إتمام إقامة الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي – الذي تم تحقيقه في مطلع عام ٢٠٠٣ – سيتيح خلق فضاء اقتصادي أوسع للتبادل، مما سيؤدي إلى إتاحة فرص أفضل لتفعيل المدخل الوظيفي، ولا سيما بعد أن تم تسوية الخلافات الحدودية بين دول الخليج العربية وبعضها مع بعض، ويزيد من سرعة عملية النسج البطيئة للتكامل الإقليمي الخليجي التي شهدتها المرحلة السابقة.

ويبقى السؤال الصعب هو متى يصبح التكامل الخليجي الإقليمي في إطار التطبيق الوظيفي حاجة (a need) وليس مجرد رغبة (a desire)؟ إن حدوث مثل هذا التحول الحيوي يمثل أهم تحدٍّ للمجموعة الخليجية خلال العقد الحالي.

الهوامش

(١) محمد السيد سعيد، «هياكل العمل العربي المشترك: تجاوز أزمة النظام العربي»، (المؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني: النظام العربي في بيئة دولية متغيرة)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الجامعة الأردنية، القاهرة ٨–١٠/١/١٩٨٩ ص٢٣.

(٢) كارل د. دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة محمود نافع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٢، ص٢١٣.

(٣) د.محمد هشام خواجكية، «الكويت والتكامل الاقتصادي الخليجي»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، السنة ٣، العدد ٩ (يناير ١٩٧٧) ص١١.

(٤) د. أحمد يوسف ود. محمد زباره، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥، ص١٠٩.

(٥) مختار المطيع، «محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي»، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد ٨٩، فبراير ١٩٩٢، ص٧٣.

(٦) د. حامد ربيع «فلسفة الوحدة»، مجلة المنار، باريس، العدد التاسع عشر، يوليو ١٩٨٦.

(٧) مختار المطيع، مرجع سبق الإشارة إليه، ص٧٤.

(٨) انظر هذا التقسيم في: دراسة الدكتوراه المنشورة المعنونة:
L.BALMONT, INTEGRATION ECONOMIQUE: DROIT DES ORGANISATIOUS INTERNATIONALES, THESE DU DOCTORATD, ETAT, NICE, 1981, P.4
وإذا رجعنا لأي قاموس في اللغة الإنجليزية نجد أنه يعرف كلمة (INTEGRATION) بما يلي: (COMBINE "PARTS" INTO A WHOLE) كما تعطي اللغة الفرنسية معنى مشابهاً لكلمة (INTEGRATION) إذ تعرفها بالآتي: (ASSEMBLER EN UN TOUT).

(٩) ولمزيد من المعلومات حول مفهوم التكامل الاقتصادي ومراحله والمشاريع المشتركة هناك العديد من المراجع نذكر منها:
MARCHAL ANDRE, INTEGRATION TERRITORIAL. P.U.F. PARIS. 1965.
BALASSA B., THE THEORY OF ECONOMIC INTEGRATION, 1961, R. D. IRWEIN.
TINBERGEN A., ECONOMIC INTEGRATION, AMSTERDAM, ELSEVIER, 1965.
BOURGUINAT., LES MARCHES COMMUNS DES PAYS EN OIE DE DEEVLOPMENT FENEVE, DROZ, 1968.

ولتعرف مزيد من الجوانب المختلفة لنظرية التكامل الاقتصادي راجع مقالة:
HAVELOCK BREWSTER AND CLIVEY THOAS, ASPECTS OF THE THEORY OF ECCONOMIC INTEGRATION. IN JOURNAL OF COMMON MARKETS STUDIES. VOL. 5, NO. 4, JUNE 1967, PP. 315-343.

(١٠) إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية ١٩٨١، ص ص٤٣-٥٦.

(١١) محمد دياب، «التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق»، يوم التعاون الاقتصادي العربي، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، ٢٢ مارس ١٩٧٢.

(١٢) سعد الدين إبراهيم، «الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية»، مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية، العددان الحادي عشر والثاني عشر، أغسطس – سبتمبر ١٩٧٩، ص٦٤.

(١٣) أخذت هذه الفقرات الثلاث من مقال محمد محمود الإمام، «التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٩٣-١١/١٩٨٦، ص٣٦.

(١٤) انظر مصطفى عبدالعزيز مرسي، (مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية والمداخل المناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي)، وزارة خارجية دول قطر، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص١٩.

وحول علاقة مفهوم السيادة السائد ومدى اتساقه مع متطلبات التكافل. انظر يوسف عبدالله صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية» في المؤلف الجماعي (دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي) بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٢، ص١٦٠.

وانظر أيضاً مصطفى عبدالعزيز مرسي، (التصويت والقوى السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، عدد رقم ٢٥، ١٩٦٨، ص٥٤ وما بعدها، وانظر أيضاً في تطور مفهوم سيادة الدولة في مرجع:
HANS J. MORGENTHAN, "THE PROBLEM OF SOVEREIGNTY RECONSIDERED" IN ESSAYS ON INTERNATIONAL LAW, COLUMBIA, LAW REVIEW, NEW YORK 1965, P. 339-363.

ومن أمثلة ذلك الصلاحيات التي أعطيت للسلطة العليا (HIGH AUTHORITY) في الجامعة الأوروبية للفحم والصلب .E.C.S.C والتي تمكنها من إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء، ولها حجية وأولوية على القوانين المحلية. وهو المبدأ الذي جرى تطبيقه فيما بعد في تجربة السوق الأوروبية المشتركة.

(١٥) جورج جبور، نحو علم عربي للسياسة، المنارة، بيروت ١٩٩٣، الطبعة الثانية، ص ص١٤-١٦.

(١٦) في هذا المعنى، انظر جان مينو، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج يونس، منشورات عويدات – بيروت/ باريس، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦.

(١٧) المرجع السابق، ص ص٨٦–٩٥.

(١٨) برهان غليون، ما بعد الخليج أو عصر المواجهات الكبرى، مكتبة مدبولي – الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص ص٨١–٨٥.

(١٩) كنموذج لتحليل البعد السياسي في إطار مقارنة تحليل النظم انظر المؤلف:
HASSAN HAMDAN AL-AKKIM, THE GCC STATES IN UNSTABLE WORLD: FOREIGN - POLICY DILEMMAS OF SMALL STATES, SAQI BOOKS, LONDON 1994.

(٢٠) علي الدين هلال، «السياسة والتنمية الاقتصادية»، القبس، الكويت ١٩٩٤/٧/١٦، ص٨.

(٢١) كي لاوسن، المجتمع السياسي: مقدمة مقارنة في العلوم السياسية، ترجمة معصومة حبيب، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٨، ص١١.

(٢٢) محمد الرميحي، «الإعلام والعمل الاقتصادي العربي المشترك» في (العمل العربي المشترك: واقعه – مشكلاته – آفاقه) الحلقة النقاشية العاشرة – المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر ١٩٨٦ – أبريل ١٩٨٧، ص٢١١.

(٢٣) انظر مصطفى عبدالعزيز مرسي (التصويت والقوى السياسية في الجمعية للأمم المتحدة) مرجع سبق الإشارة إليه، ص٥.

(٢٤) إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية ١٩٨١، ص ص٦–٤٨.

(٢٥) د. محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: دروس السبعينات وآفاق المستقبل، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٦، ص٤٠.

(٢٦) د. محمد محمود الإمام، «التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين» وأيضاً «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٩٣.

(٢٧) تجدر الإشارة هنا على سبيل المثال إلى موقف فرنسا في مرحلة حكم ديجول الذي كان معارضاً لبعض الاتجاهات الرامية إلى تعزيز صلاحيات السوق الأوروبية المشتركة، والذي أدى إلى مواجهة هذه المجموعة لأزمة استغرقت عاماً، قاطعت فرنسا خلالها اجتماعات مؤسسات هذه السوق، وعرف الموقف الفرنسي وقتها «بسياسة المقعد الخالي».

(٢٨) انظر مقال عبدالله الغامدي «الاختراق الاقتصادي لعلم السياسة»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد رقم (٤) شتاء ١٩٩٧.

(٢٩) انظر عبدالله الغامدي، مرجع سبق الإشارة إليه. وانظر أيضاً هشام النعاج، «سيناريو استمولوجي حول العولمة» أطروحات أساسية، مجلة المستقبل العربي – بيروت، العدد ٢٤٧، ١٩٩٩، ص٤٦.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن تجربة «الوحدة المصرية السورية» والأسباب الرئيسية

لفشلها انظر مصطفى عبدالعزيز، «في الذكرى الـ ٤٥ للوحدة المصرية السورية» جريدة الحياة اللندنية، ١٠/٢/٢٠٠٣، ص١٠.

(٣١) MITRANY, DAVID, A WORKING PEACE SYSTEM, CHICAGO, III: QUADRANGLE BOOKS, 1996.

ويرجع البعض أصول الوظيفية إلى نظرية العضوية، وعلم الأحياء، ومن أبرز أمثلتها نظرية (داروين) في التطور وفكرته عن الانتخاب الطبيعي. وفي علم الاجتماع تجد الوظيفية أصولها لدى «إميل دوركهايم» و«رادكليف براون» و«مالينوفسكي»، كما يجد الاتجاه الوظيفي في علم السياسة أصوله في أحد تقاليد النظرية السياسية. وهي تلك الخاصة بتحليل العملية السياسية والتمييز بين صنع القرار والحركة السياسية.
انظر في شرح وتفصيل ذلك: سهير لطفي، دراسة سوسيولوجية للتقارب بين اتجاهي «الوظيفية والماركسية»، مجلة الفكر العربي. ووردت هذه الإشارة ضمن:
إبراهيم عوض «نظريات التكامل السياسي وتطبيقها على العالم العربي»، مركز البحوث والدراسات السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ١٩٩٠، ص٤٣٦ وما بعدها.

(٣٢) ناصيف حتى، «مفاهيم التكامل في إطار النظام الإقليمي العربي»، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد ١٣ مارس ١٩٨٢، ص٣٤. حسن نافعة، «مستقبل الوحدة العربية بين الأطروحات الفيدرالية، والأطروحات الوظيفية»، بحث مقدم في ندوة (أربعون عاماً على الوحدة المصرية السورية)، القاهرة ٢٢–٢٣/١/١٩٩٨، وحدة دراسات الثورة المصرية، ص ص١٢–١٦.

(٣٣) إبراهيم عوض، المرجع السابق الإشارة إليه.

(٣٤) ناصيف حتى، مرجع سبق الإشارة إليه ص٣٥.

(٣٥) محمد السيد سعيد، «آفاق تطور مجلس التعاون الخليجي: الفلسفة والمداخل المستقبلية» ضمن ندوة دول مجلس التعاون: وحدة التاريخ والمصير، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. الكويت، ١٩٩٣، ص٥٩.

(٣٦) التقرير الاستراتيجي الخليجي ١٩٩٩–٢٠٠٠، وحدة الدراسات، جريدة الخليج، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص١١٤.

(٣٧) HAAS, ERNEST, BEYOND THE NATIONAL STATE, STANFORD UNIVERSITY PRESS, 1964.

JOSEPH, S. NYE, COMPARING CVOJMON MARKET: A REVISED NEO-FUNCTIONALIST MODEL, INTERNATIONAL ORGANIZATION, VOL 24, NO. 4. AUTUMN 1970.

(٣٨) ناصيف حتى، مرجع سبق الإشارة إليه.

(٣٩) إبراهيم عوض، «نظريات التكامل السياسي وتطبيقها على العالم العربي، مرجع سبق الإشارة إليه.

(٤٠) علي الدين هلال، «إشكالية التوحيد العربي: المناهج والأساليب» شؤون عربية، تونس، العدد ٤٣، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، ص ص٦٦-٦٧.

(٤١) إبراهيم عوض، «نظريات التكامل السياسي» مرجع سبق الإشارة إليه، ص٤٣٦.

(٤٢) ERNEST B. HAAS, UNITING OF EUROPE, LONDON, STEVEN, 1985.

حول الاتصالية انظر:

DEUTSCH, KARL WOLFGANF ET AL., THE INTEGRATION OF POLITICAL COMMUNTIES, EDITED BY PHILP ERNEST: JACOB AND J.V. TOSCANO, PHILADELPHIA, PA: 1964.

(٤٣) انظر في هذا الشأن دراسة حسن نافعة، السابق الإشارة إليها، فالبرلمان الأوروبي ينتخب مباشرة من جانب المواطنين في الدول الأعضاء، وسلطة سحب الثقة من لجنة المجموعة الأوروبية، وتتمتع محكمة العدل الأوروبية، التي تتشكل من ١٥ قاضياً باستقلال كامل في مواجهة السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأحكامها ملزمة وواجبة النفاذ، ويلعب جهاز المحاسبات الأوروبي دوراً مهماً في الرقابة المالية على الموارد والنفقات. على صعيد آخر يلاحظ أن التجربة الأوروبية نجحت في إشراك جماعات المصالح المختلفة في عملية اتخاذ القرار من خلال إشراكها في عضوية «اللجنة الاقتصادية والاجتماعية» أو «اللجنة الاستشارية» حيث تتطلب بعض مراحل وإجراءات عملية صنع القرار داخل هذه اللجان ضرورة الحصول على موافقة جماعات المصالح المعنية.

(٤٤) المرجع السابق.

(٤٥) جميل مطر، «لماذا ترفض الحكومات العربية كل مشروعات التكامل»، مجلة المصور، القاهرة، عدد ١٥/٤/١٩٩٤.

(٤٦) عماد جاد، «الاندماج الإقليمي في آسيا: تجربة الآسيان»، في (النمور الآسيوية: تجارب في هزيمة التخلف)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٨٩.

(٤٧) هذا التطور عكسته مجموعة استراتيجيات العمل الاقتصادي العربي المشترك، التي حددت عدداً من الأهداف الأساسية في مختلف المجالات الاقتصادية والفنية. انظر على سبيل المثال: ورقة العمل الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك «وثيقة مقدمة إلى المؤتمر القومي الأول لاستراتيجية العمل العربي المشترك - الوثيقة الرئيسية - أيار/مايو ١٩٧٨، ولورقة المعنونة «نحو تطوير العمل الاقتصادي» المقدم إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان، تشرين الثاني/نوفمبر ٨٠.

(٤٨) محمد السيد سعيد، «هياكل العمل العربي المشترك: تجاوز أزمة النظام العربي»، بحث مقدم للمؤتمر الاستراتيجي العربي الثاني (النظام العربي في بيئة دولية متغيرة)، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، الأهرام، ومركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية. القاهرة: ٨-١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، ص٤٥.

(٤٩) المرجع السابق، ص ص٣٨–٣٩، ٤٧.

(٥٠) عبدالله صادق دحلان، «القمة العربية: القضايا السياسية أولاً أم الاقتصادية؟» الشرق الأوسط ٢٠٠١/٣/٢٨.

(٥١) إبراهيم بن حمود الصبحي «مجلس التعاون في المنظور الإقليمي. مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، العدد الثاني، أبريل ١٩٨٦، ص١٨٧.

(٥٢) انظر مصطفى عبدالعزيز (مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الخصوصية الخليجية) مرجع سبقت الإشارة إليه ص ص١٠٢–١٠٨.

(٥٣) محمد السيد سعيد، «آفاق تطور مجلس التعاون الخليجي: الفلسفة والمداخل المستقبلية»، ضمن ندوة (دول مجلس التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك) مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، ١٩٩٣، ص ص٥٩–٦١.

وتجدر الإشارة إلى أن البعض يرى صعوبة تطبيق منهج المدرسة الوظيفية الجديدة على دول الخليج وإيران (أي على نطاق إقليمي أوسع يتعدى دول مجلس التعاون الخليجي). لأسباب كثيرة أهمها حالة عدم الثقة السائدة بين الجانبين، وتدخل أطراف دولية كبرى في هذه العلاقة؛ لذا يرى أصحاب هذا الرأي الأخذ في هذه الحالة بمنهج المدرسة الوظيفية التقليدية، ودمجها مع المدخل الاقتصادي من أصحاب هذا الرأي» عبدالله يوسف سهر محمد. «السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار». مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٣٨ – أكتوبر ١٩٩٩، هامش رقم ٤٣، ص٢٩.

(٥٤) قاسم بن سلطان القاسمي (دور مجلس التعاون الخليجي في تحقيق الأمن إقليمياً وعربياً) ضمن أعمال المؤتمر الدولي الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي. القاهرة ٢٥–١٩٩٤/١/٢٧، ص٢٤. ود. محمد محمود الإمام «دور العمل العربي المشترك في تحقيق التنمية الشاملة» المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٩، ص٣٨.

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكَّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

أ. د. قاسم علي الصرّاف

تنشر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

التقارير عن المؤتمرات التربوية

وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجَّه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية – مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان – الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ –٤٤٠٩) – مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ – فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

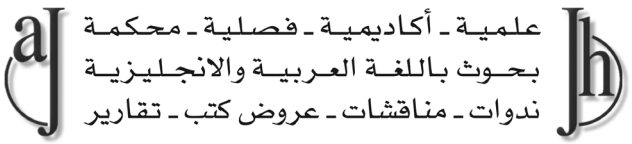

المجلة العربية للعلوم الإنسانية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

رئيس التحرير: د. فيصل عبدالله الكندري

ص.ب. : 26585 الصفاة ـ رمز بريدي 13126 الكويت
تلفون : 4817689 ـ 4815453 (965+) ـ فاكس : 4812514 (965+)
العنوان الإلكتروني: HTTP: //kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh
البريد الإلكتروني: E-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية - أكاديمية - محكمة

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا السياسية والبشرية

تصدر عن مجلس النشر العلمي جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور
أحمد محمد عبدالخالق

تفتح أبوابها أمام

- **أوسع مشاركة للباحثين الاجتماعيين العرب للإسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم.**
- **التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم بالقضايا المطروحة.**
- **المقابلات والمناقشات الجادة ومراجعات الكتب والتقارير.**
- **تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتركيها**

الاشتراكات

الكويت والدول العربية:

أفراد: ٣ دنانير سنوياً داخل الكويت، ويضاف إليها دينار واحد في الدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية ١٥ ديناراً في السنة، ٢٥ ديناراً لمدة سنتين.

الدول الأجنبية:

أفراد: ١٥ دولاراً.

مؤسسات: ٦٠ دولاراً في السنة ، ١١٠ دولارات لسنتين.

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية)

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص.ب ٢٧٧٨٠ صفاة، الكويت 13055
تليفون ٤٨١٠٤٣٦ - ٤٨٣٦٠٢٦ فاكس ٤٨٣٦٠٢٦/ ٠٠٩٦٥
E-mail:JSS@kuniv.edu.kw

Visit our web site
http://kuc01.Kuniv.edu.kw/~jss

المجلة العربية للعلوم الإدارية
البحوث باللغة العربية
السلوك القيادي التحويلي وسلوك المواطنة التنظيمية في الأجهزة الحكومية
أحمد بن سالم العامري
العلاقة بين بعض أنواع اتصال الرئيس - المرؤوس والرضا الوظيفي: دراسة استكشافية
أحمد بدراوس اليامي
الاعتراف الأكاديمي الدولي من منظور إدارة الأعمال
حوار مع عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت
دراسة تحليلية انتقادية لمعايير المراجعة الدولية ليبان مدى إمكانية تطبيقها على المستوى المحلي
مصطفى أحمد الشامي
البحوث باللغة الإنجليزية
الأداء المالي وقيمة الشركة: دراسة للشركات الصناعية الكويتية
عادل عبدالله الوقيان وتركي بادي الشمري
أهمية الإفصاح المحاسبي للمستثمرين
وائل إبراهيم الراشد
Arab Journal of Administrative Sciences
Articles in English
The Behavior and Determinants of the Currency to Demand Deposits Ratio: Some Empirical Evidence from Kuwait
Nabil H. Al-Mutairi
Open Dialogue with Chairman of the Board of the Arab Management Association
The Return - Volume Link in The Saudi Financial Sector: A Granger Causality Test
Ali Z. Dutt and Youssef A. Al-Zamil
Articles in Arabic
Factors Associated with Managerial Attitudes Towards Forming Regional Strategic Alliances: An Empirical Study on The UAE's Manufacturing Sector
Mohamed Abdulla K. Mohamed
The Impact of Sex Type and Educational Level on Consumption Motives of Jordanian Universities Students
Mowafa M. Hawaldah and Yunes A. Mekdad
Modeling the Choice of an Operating System for Internet
vices Using AHP
I. Alaskwani
Academic Publication Council
Kuwait University
المجلد التاسع
العدد الأول
يناير 2002
ISSN: 1029-855X
المجلة العربية للعلوم الإدارية
مرجعك الإداري المتميز...
صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣.
First Issue, November 1993
مجلة علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية.
A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences.
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر).
Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September).
تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري ونشره واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها.
The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts.
مسجلة في قواعد البيانات العالمية.
Listed in Several International Databases.
ISSN: 1029-855X
الاشتراكات
الكويت: 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية: 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات
توجه المراسلات إلى رئيس التحرير: أ. د. عبدالكريم عبدالعزيز الصفار
المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت - ص.ب: ٢٨٥٥٨ الصفاة ١٣٠٥٥ - دولة الكويت
هاتف: 4817028 (965) - بدالة: 4846843 (965) - داخلي: 4415 - 4416 - فاكس: 4817028 (965)
e-mail:ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw web site: http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيس التحرير

أ. د. سالم الطحيح

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية . . إلخ (باللغتين العربية والإنجليزية) .

الأبواب الثابتة

- البحوث (باللغتين العربية والإنجليزية).
- عرض الكتب ومراجعاتها.
- التقارير: مؤتمرات - ندوات.
- البيبلوجرافيا العربية والإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير - الدكتوراه).
- ملخصات باللغة الإنجليزية للبحوث المنشورة باللغة العربية وبالعكس.

الاشتراكات

دولة الكويت: ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

ص.ب: 17073 - الخالدية الكويت - الرمز البريدي 72451

تليفون: 4833215 - 4833705 - فاكس: 4833705

E-MAIL:JOTGAAPS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت

جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. محمد عبد المحسن المقاطع
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة
جامعة الكويت مجلس النشر العلمي
ص.ب : ٥٤٨٦ الصفاة - الرمز البريدي : 13055 الشويخ
بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٨٤١٥٣٨ داخلي : ٨١٥٩ / ٤٥٦٦ / ٤٥٧١ / ٨١٠١ مباشر / فاكس : ٤٨٤٣١٨٥

قسيمة اشتراك

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة:

◯ سنة واحدة ◯ سنتين ◯ ثلاث سنوات ◯ أربع سنوات بعدد ( ) نسخة

أرفق طيه قيمة الاشتراك .....

◯ نقداً/شيك ◯ حوالة نقدية ◯ إرسال فاتورة للتسديد

الاسم .....

العنوان الكامل .....

التاريخ / / **التوقيع**

ترسل الاشتراكات إلى حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الرمز البريدي 72454 الكويت - هاتف وفاكس: ٤٨١٠٣١٩

قسيمة اشتراك

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة:

◯ سنة واحدة ◯ سنتين ◯ ثلاث سنوات ◯ أربع سنوات بعدد ( ) نسخة

أرفق طيه قيمة الاشتراك .....

◯ نقداً/شيك ◯ حوالة نقدية ◯ إرسال فاتورة للتسديد

الاسم .....

العنوان الكامل .....

التاريخ / / التوقيع

ترسل الاشتراكات إلى حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الرمز البريدي 72454 الكويت - هاتف وفاكس: ٤٨١٠٣١٩

قسيمة اشتراك

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة:

◯ سنة واحدة ◯ سنتين ◯ ثلاث سنوات ◯ أربع سنوات بعدد ( ) نسخة

أرفق طيه قيمة الاشتراك .....

◯ نقداً/شيك ◯ حوالة نقدية ◯ إرسال فاتورة للتسديد

الاسم .....

العنوان الكامل .....

التاريخ / / التوقيع

ترسل الاشتراكات إلى حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الرمز البريدي 72454 الكويت - هاتف وفاكس: ٤٨١٠٣١٩

قسم الاشتراكات

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
AR AVION

قسم الاشتراكات

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
AR AVION

قسم الاشتراكات

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
AR AVION

Economic Integration and Neo-functionalism: A Theoretical Approach with Reference to the Gulf Region Experience

Abstract

Economic Integration is a multidimenesional process that requites multivariate measurement and preconditions. One of the objectives of this study is to cast an analyrical look at different theoretical approaches and concepts of economic integration and to highlight the interaction between poltical and economic dimensions, especialy in the Gulf region. The study aims also to examine the requirements and prospects of applying the neo-functionalism approach in the Gulf region, which has its special features. Section one sheds light on the different dimensions and approaches of economic integration. Section two presents an analysis of the inreraction between political and economic aspects and its impact on the integraton process. Section three deals with the prospects of applying the neo-functionalism approach in the Gulf region.

The study has found that commonality and similarity of Arab Gulf States (AGS) are essential in the formation process of the GCC, though not sufficient enough to attain progress in the future economic integration unless they are supported by other elements such as:

- Adopting Arpropriate measures to realize a diversified production base in order to obtian an potimum level for GCC integration.
- Considerable political will permitting adoption of a flexible concept of sovereignty to overcome present barriers to integration at the institutional levels.
- Economic integration becoming not only a mere desire but an areal need and necessity.

The Author:

- **Dr. Mostafa Abdel Aziz Moursi**
- Ph. D. in International Relations, Faculty of Political Science, Brussels University. (1973).
- Professor of Political Science, Cairo and Kuwait University.
- Advisor for the Center of Gulf and Arabian Peninsula Studies, Kuwait University.

Books:

1- Egyptian Expatriates in the Gulf Region. Kuwait. 2001.

2- The Arabs at a Crossroad. Al Sherouk, Cairo, 1995.

3- The Gulf Cooperation Council: Its Specific Features and Apporpriate Approaches to Economic Integration. Ministry of Foreign Affairs, Doha, Qatar 1982.

4- Analysis of Particularities of Sub-Regional Gulf Grouping: Criteria for Regional Systems and Integration Perspective. (in press).

5- Assessment Of GCC Pergormancer over Two Decades: Current Situation in the Gulf Region and Scenarios of Future. (in press).

Articles:

1- "African States and European Common Market", Al-Siyassa Al-Dawlyya, Al-Ahram, Cairo, No. 38 - Oct. 1974.

2- "Afro - Arab Cooperation in the Economic Field", Center for Arab Research and Studies, Cairo 1978.

3- "The Charter of Arab League vis-a-vis Regional Arab Groups" Atta'awun of the GCC., Riyadh, Quarterly Journal, General Secrateriat No. 69-Dec, 1988.

4- "The Maghreb Arab Union: Analysis of Factors Favoring Regional Integration" Atta'awun, No. 94-June 1989.

5- "Integration Management Apparatus of the Arab Regional Groups: A Comparative Study", ATTAWUN, No. 95 - Dec, 1989; "The Establishment of "Consultative Organization" of GCC: Critical Analysis"; "Settlement of Border Disputes between Arab Gulf States", Records of Current Events in the Gulf Region, Center of the Gulf and Arabian Peninsula Studies, Kuwait University. No. 8-Dec. 1998, No. 11-Sept. 1999, No. 15-Sept. 2002, respectively.

Monograph 201

Economic Integration and Neo-Functionalism: A Theoretical Approach with Reference to the Gulf Region Experience

Prof. Mustafa Abdel Aziz Mursi
Director of Egyptian Consultation Center for Immigrants Studies
Cairo - Egypt

(*) This study has been commissioned by *Annals of Arts and Social Sciences*

Advisory Board

Prof. Ahmed Atman
Department of Greek and Latin Studies - Cairo University

Prof. Ismail S. Muqlad
Department of Political Science - Assiut University

Prof. Imam Abdul Fattah Imam
Department of Philosophy
Ain Shams University

Prof. Jihan Rashti
Department of Radio and Television - Cairo Universty

Prof. Hayat N. Al-Hajji
Department of History
Kuwait University

Prof. Abdul-Aziz Hammudeh
Department of English Language and Literature - Cairo University

Prof. Iz-Al-Deen Ismael
Department of Arabic Language and Literature - Ain Shams University

Prof. Mohammed Gh. Al-Rumeihi
Department of Sociology
Kuwait University

Prof. Mohammed M. I. Al-Deeb
Department of Geography
Ein Shams University

Prof. Mahmoud S. Abu Al-Neel
Department of Psychology - Ein Shams University

Prof. Mahmoud F. Hijazi
Department of Arabic Language and Literature - Cairo University

Editorial Board

Dr. Nassima R. AL-Ghaith

Editor-in-chief

Prof. Samir M. Hussein

Department of Mass Communication

Dr. Abdul-Rida A. Asiri

Department of Political Science

Dr. Othman H. Al-Khadher

Department of Psychology

Dr. Fahed A. Al-Nasir

Department of Sociology

Dr. Al-Zawawi Baghurah Bin Al-Sa'di

Department of Philosophy

Dr. Obaid Surur Al-Utaibi

Department of Geography

Dr. Fatima R. Al-Rajihi

Department of Arabic Language and Literature

Dr. Faisal A. Al-Kanderi

Department of History

Dr. Layla H. Al-Maleh

Department of English Language and Literature

Haifa'a H. AL-Meshari

Managing Editor

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 23, 2003

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A refereed scientific Quarterly that publishes monographs on topics relevant to the scientific concerns of the various departments in the faculties of arts and social sciences

Economic Integration and Neo-Functionalism: A Theoretical Approach with Reference to the Gulf Region Experience

Dr. Mostafa Abdel Aziz Moursi
Director of Egyptian Consultation Center for Immigrants Studies
Cairo - Egypt

Monograph 201
Volume 23

1423 - 1424
2002 - 2003

The Academic Publication Council
Kuwait University
Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972 - 1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.